هذا هو الإسلام

حرية الإنسان في ظل عبوديته لله

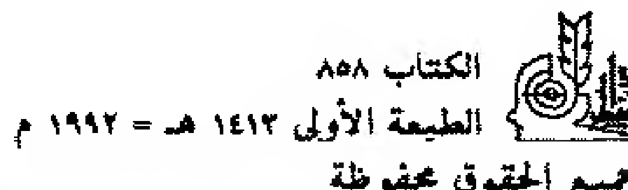
الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

بسم الله الرحمن الرحيم

حرية الإنسان
في ظل عبوديته لله



الكتاب ٨٥٨
الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م

سورية - دمشق - برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد - ص.ب (٩٦٢)
برقياً: فكر - س.ت ٢٧٥٤ هاتف ٢٣٩٧١٧، ٢١١١٦٦ - تلكس FKR 411745 Sy

الصف التصويري: دار الفكر بدمشق
الطباعة (أوفست) مطبعة المستقبل بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

اللهم اهدنا إلى معرفة أنفسنا كي نعرف ذاتك .

واهدنا إلى تنزيل وحيك كي نعرف واجبنا تجاهك .

واهدنا اللهم إلى معرفة قصة هذه الحياة ، كي نستيقظ إلى المصير الكبير .. مصيرنا بين يديك .

وبصرنا اللهم بقيمة الغد المنتظَر ليوم دنيانا هذه ، حتى نلقى فيها أنسنا المنشود ، وحتى لا يزجّنا الوهم منها في سجن لا محيص عنه ، وقلق لا معنى له ولا مفرّ منه .

ولكي نهتدي إلى ذلك كله ، أعتقنا اللهم من قيود أهوائنا وعصبياتنا ، وأزل مما بيننا وبين عقولنا كدورات الأوهام إنك ولي كل توفيق .

مقدّمة

كانت بحوث الحلقة الأولى من هذه السلسلة تدور حول ضرورة تعرّف الإنسان على قصة وجوده ورحلته في هذه الحياة وضرورة إيمانه بوجود الصانع الحكيم ، من خلال تأمله في هذه المكونات المادقة في نظامها ، والتي لا يتراآى فيها أي مظهر لعشوائية أو عبث .

ولقد رأينا كيف أن الإيمان بوجود الصانع جلّ جلاله ، يفرض على المؤمن اليقين بأنه لم يأت إلى هذه الحياة عبثاً ، بل لا بدّ له من مهمة حمّله الصانع إياها . ورأينا أن لا سبيل لمعرفة هذه المهمة إلا بالرجوع إلى الوحي الإلهي . وإنما يتم ذلك عن طريق الرسل والأنبياء الذين بعثوا جميعاً برسالة واحدة ودعوة واحدة إلى دين واحد .

فإذا تجاوز القارئ هذه المراحل على طريق المعرفة ـ وهي في مجموعها مدخل ، كما قلنا ، إلى معرفة الإسلام ثم الاصطباغ به ـ فقد آن لنا أن نشرع مع القارئ في الحديث عن الإسلام وحقيقته وعن أسباب احتياج الإنسان إليه ، والأثر الذي يحدثه في حياة الإنسان الفرد ، وفي الهيئة الاجتماعية .

وقد كان الحديث عن الإسلام ، ولا يزال ، مثاراً لمشكلة يظل كثير من الناس يجادلون فيها ويبحثون عن حلّ مقنع لها . وربما اتخذ منها المرتابون وأولو النزعة الإلحادية حجة لمواقفهم وأفكارهم السلبية تجاه الإسلام خاصة والإيمان الكلي بالله بصورة عامة .

فما هي هذه المشكلة ؟

إنها تتمثل في الحجم الحقيقي للحرية التي يملكها أو يتمتع بها الإنسان ، أمام واقع عبوديته لله عزّ وجلّ ، كما تبرز في التساؤل عن مدى تأثير السلطة الإلهية على اختيار الإنسان وتحرّكه في نطاق مساعيه وأنشطته المختلفة .

ونقول بتعبير آخر : إنهـا تتمثل في البحث عن مصير الإرادة الإنسانية في جنب إرادة الله عزّ وجلّ .

إذن فلا بدّ أن نجعل من الاهتمام بهذه المشكلة وحلّها ، العمود الفقري ، أو المحور الأساسي ، الذي تدور عليه مباحث هذه الحلقة الثانية من هذه السلسلة .

وانطلاقاً من هذا التصور فإن عناوين هذه المباحث ستكون على النهج التالي :

- عبودية الإنسان لله ، أهي حقيقة ثابتة أم خيال ديني ؟

- حرية الإنسان أهي وهم زائف أم حقيقة ثابتة ؟

- مصير الحرية الإنسانية تحت سلطان القضاء الإلهي .

- كيف يمارس الإنسان حريته في ظل عبوديته لله .

- مشكلات الحرية وموقف الإسلام منها .

والله المستعان أن يلهمنا السداد ، وأن يكرمنا بنعمة الإخلاص لوجهه الكريم في أقوالنا وأفعالنا وسائر شؤوننا .



عبودية الإنسان لله

أهي حقيقة أم خيال ديني ؟

إذا ذكرتْ ألوهية الله عز وجل للكون ، ذكرتْ معها عبودية الإنسان لله .

والعبودية تعني منتهى الذل الصادر عن منتهى الضعف والعجز .

وإذا تأملت ، وجدت أن بين ألوهية الله للكون ، وعبودية الإنسان لله تلازماً بيّناً ، فلا يكون الله إلهاً للإنسان إلاّ حيث يكون الإنسان عبداً له ، والعكس أيضاً صحيح ، فلا يكون الإنسان عبداً لله إلا حيث يكون الله إلهاً له .

ولكن هل الإنسان متصف بهذه العبودية فعلاً ؟

أي هل الإنسان يعاني فعلاً من منتهى الضعف والعجز تجاه ذي قوة مطلقة ، يعلم أو يجهل حقيقته ؟

قد يلتبس الجواب العلمي الدقيق عن هذا السؤال ، على كثير من

الناس ، لسبب واحد ، هو التباس الفعل الاختياري الذي يصدر عن الإنسان بالانفعالات القسرية التي يتلبّس بها .

فأكثر الناس يحسبون الانفعالات القسرية التي يتلبسون بها ، أفعالاً اختيارية صادرة طواعيةً عن ذواتهم ، أي دون أيّ تدخل خارجي . ومن ثم فإنهم غير مستعدين لتصور أنهم عبيد مملوكون لكائن ما .

ولكن الحقيقة الثابتة ، هي أن الإنسان ، من حيث التصرفات المتنوعة التي تصدر عنه ، أشبه ما يكون بجهاز استقبال تتجلّى عليه الحركات والصور والأشكال . إن من الواضح أن شيئاً من ذلك كله لا يصدر من داخل ذلك الجهاز ، وإنما ينعكس متجلياً عليه من جهاز آخر ، هو ما يسمونه بجهاز الإرسال .

كذلكم الإنسان !.. إنه يفكر و يعقل ، ويبني على أفكاره كثيراً من الإبداعات ، ويحقق من ورائها كثيراً من الفوائد . غير أنه منفعل بالفكر والعقل وليس فاعلاً لشيء منه . ذلك لأن الوعي أشرق في دماغه دون أي تسبب أو قصد منه . وغداً سيذبل أو يغيب ، ربما ، هذا الوعي عن دماغه ، دون أن يملك حيال ذلك أي تصرف . ودون أن يملك سبيلاً إلى استبقاء هذه النعمة لديه ، حتى لمدّة جزئية محددة .

والشأن في القوة التي يتمتع بها كشأن الوعي تماماً .

إنه يمارس قوته من خلال الأنشطة والأعمال التي ينهض بها ، غير أنه منفعل بتلك القوة وليس فاعلاً لشيء منها .

لقد تسربت القوة ثم تنامت في كيانه بعد عجز ، دون أن يتخذ لذلك أيّ قرار ، بل دون أن يدري كيف تمّ ذلك . وغداً ستتراجع في كيانه هذه الطاقة ثم تفارقه ، دون أي اختيار منه ، ودون أن يعلم كيف يتم ذلك ، ودون أن يملك أي حيلة لاستبقاء شيء منها لديه لمزيد من الوقت .

والإنسان ينطق فيبين ، ولكنه لا يعلم قطّ كيف تتم عملية النطق ما بين حلقه وفمه ، فضلاً عن أن يعلم كيف تمت هذه النعمة واستقرت في كيانه ، كل ما يعلمه أنه ينفعل بها عندما يريد أن يخاطب الآخرين ويتفاهم معهم .

والإنسان إذ يتمدد على فراشه لينام ، لا يملك من عملية النوم أكثر من أن يتمدد ويسترخي ويطبق عينيه ، منتظراً نعمة هذا الرقاد أن تتسرب إليه من حيث لا يدري . وإذا نام وأخذ قسطه الكافي من الرقاد عاودته الحياة وسرى في كيانه الشعور من جديد ، دون أن يعلم كيف تمّ ذلك ، ودون أن يملك أيّ حيلة للتحكم بهذا الشيء الذي يتحكم به .

والإنسان إذ يأكل ، يمارس عملية المضغ دون أن يملك في ذلك أي عمل إبداعي ، بقرار عقلاني يتخذه . بل إن هذه العملية تتم بكل مافيها من فائدة ، وبكل ماتتفاداه من أضرار دون أن يكون له أيّ دخل إراديّ في شيء من ذلك . ألا ترى أن أحدنا يمضغ قطعة اللحم المتمازجة مع لسانه ، فتسحق قطعة اللحم هذه تحت رحى الأضراس ، دون أن يصاب لسانه معها بأي أذى ، ودون أن يكون له إلى ذلك أيّ تخطيط أو قصد أو اختيار !..

وإن أحدنا ليسير على قدميه ، فيملك من التوازن مايقيه من الترنح ، فاختلال التوازن ، فالسقوط !.. ولكن كيف تتم عملية التوازن هذه ؟ وهل للإنسان فيها من دخل ؟..

إنه لا يملك من هذا السرّ وأمره أيّ شيء . وعندما يفاجأ بعامل مّا قد يفقده التوازن ، فيميل منه الجذع إلى اليمين مثلاً ، إذا به يبسط يسراه ويمدّها بسرعة فائقة إلى أقصى اليسار ، ليستعيد توازنه ؛ ولكن دون أن تمرّ هذه الحركة منه بأي تفكير أو قصد أو قرار !.. وهكذا فإنّ أحدنا لا يملك أي تدخل للمحافظة على توازنه إذ يملك فعلاً توازنه ويمشي مطمئناً ؛ كما أنه لا يملك أي دخل في استعادة توازنه عندما يختل ذلك منه ويتعرض للسقوط .

ثم إن الإنسان يرى نفسه كيف يتدرج من طور الطفولة إلى الشباب ، ثم كيف يتجاوز شبابه إلى الكهولة ، ثم كيف يودّع كهولته إلى المشيب .

وإنه ليرى بعينيه كيف تزدهي القوة في كيانه إذ تبلغ أوجها ، ثم كيف تتراجع فيه ولا تزال تتراجع ، حتى يتقوس منه الظهر بعد اعتدال ، ويتوكأ على عصاً تساعد رجليه ، ويشتعل في رأسه الشيب ، ويتغضن منه الوجه ، وتذبل منه الملامح ، ثم يتّثاقل به الجسم ويتمدد على فراشه ليتهيأ للرحيل ... كلّ هذا ، وهو لا يملك إلا أن يكون شكلاً خاضعاً لتلاحق هذه الأطوار فوقه . وليس له أيّ دور في التحكم بها أو التصرف فيها أو التحايل عليها !...

وهذا هو شأن كل الطاقات والمزايا التي ركبت في الإنسان . إنه يتمتع بها ، ولكنه لا يستطيع أن يتحكم بشيء منها . وهذا هو مصداق قولنا : إنه منفعل بهذه الطاقات دون أن يفعل شيئاً منها .

إذن ، فالإنسان حقاً جهاز استقبال ، بل هو مجرد شاشة استقبال ، إن انقطع عنها الإرسال ، عادت صفحة باهتة ، قد اختفت منها سائر الصور والأشكال .

وسواء عليه ، أعلم الجهة التي يأتيه منها الإرسال ، أم لم يعلمها ،

فإنه على كل حال يتقلّب من واقعه هذا في حالة هي منتهى الضعف والعجز .

وهذا هو معنى العبودية في أجلى معانيها وصورها .

☆ ☆ ☆

غير أن كثيراً من الناس يجهلون في أنفسهم هذه الحقيقة ، على الرغم من شدّة وضوحها .

والسبب ماقد ذكرته من قبل ، أن هؤلاء الناس تلتبس عليهم الأفعال الاختيارية الصادرة من الذات بالانفعالات القسرية الآتية من الخارج . فهم يظنون أن تمتعهم بهذه الصفات والطاقات التي ركبت فيهم أفعال اختيارية صادرة عن كياناتهم ، ولا يتنبهون إلى أنها مجرد انفعالات قسرية متلبسة بهم ليتمتعوا بها إلى حين .

ومن المعلوم أن التمتع بالشيء لا يعني بالضرورة أن يكون فعلاً للشيء . غير أن هذا المعلوم يظلّ خفياً عن الإنسان مالم يلجأ إلى يقظة فكرية بالغة ، بل ماأكثر مايُزج به ، من جراء غياب هذه الحقيقة عنه ، في يمّ من الخداع يغشّي تفكيره بسكر يصعب التخلّص منه .

أيّاً كان الأمر ، فإن النتيجة العلمية التي لابدّ أن نستيقنها ، هي

أن الإنسان مطبوع بطابع العبودية من فرقه إلى قدمه ومن ظاهره إلى باطنه . إنه مجرد مخزن لطاقات وقدرات شتى ، يصطبغ بها ولا يتحكم بشيء منها .

وهذه حقيقة علمية ثابتة ، لا تتوقف على أي معتَقَد ديني . إذ الإنسان ، ملحداً كان أو مؤمناً ، مظهر لهذه الحقيقة : خاضع ، إن شاء أو أبى لسلطانها .

بقي أن التنبّه إلى هذه الحقيقة الثابتة ، لا بدّ أن يدفع إلى البحث عن المصدر الذي تنبعث منه إلى الإنسان هذه الطاقات والملكات ، أو عن الجهاز الذي يقبل منه إليه هذا الإرسال ، أي إن يقظة الإنسان إلى واقع عبوديته لا بدّ أن تدفعه إلى معرفة الذات التي هو عبدٌ لها .

وهذا لا يحتاج إلى عميق تفكير ووعي . فحتى الدابة التي تقاد من زمام أثبت في عنقها ، لابدّ أن ترفع رأسها ثم تنظر ، لتعلم من هذا الذي يسوقها إلى حيث لا تعلم .

فكيف لا يبحث الإنسان العاقل عن ذلك المجهول الذي يقوده من زمام هذه الصفات والطاقات التي ركبت فيه ، ليمضي به إلى حيث يشاء ؟! ..

وواضح أن الإنسان إذ يبحث عن هذا المجهول ، فإنه يوقن بوجوده ، وإلا لما بحث عنه . وحالة الجهل هذه ليست إلا سمة نقص تكتنف حال الإنسان الباحث ، ولا شك أن المطلوب منه أن يتحرر من نقصه هذا بكل ما يملك من جهد .

وسيعلم الإنسان بمجرد أن يتحرر من جهله أن هذا المجهول ليس إلاّ خالق هذا الكون ومبدعه . فهو منشئ القوى والقدر ، وهو مجري الحياة طبق ماأقامها عليه من الأنظمة والنواميس . إنه الله عز وجل .

فهو الإله الذي يمتعه بتلك الصفات التي ركبت فيه ، دون أن يملّكه إياها ، وهو الذي يستعيدها منه عندما يشاء طبقاً للنظام الذي أراده فأرساه .

لاشكّ أن هذا الذي يتصرّف به هذا التصرف المطلق هو إلٓهه الخالق له والمهين عليه . أما هو فعبده المخلوق والمملوك له ، الخاضع لسلطانه ، والمتحرك في قبضته .

☆ ☆ ☆

غير أن الناس ، على الرغم من ذلك ، كانوا ولا يزالون فريقين اثنين :

أما أحدهما فموقن بهذه الحقيقة مذعن لها ، قد وضع يقينه هذا موضع التقدير من حياته ، بقطع النظر عن سلوكه ومواقفه التفسيرية لعلاقته بالله ، وما قد يتطلبه الله عز وجل منه . ولعلَّ هذا الفريق يشكل أكثر الناس في غابر العصر وحاضره .

وأما الفريق الثاني فمعرض عن هذه الحقيقة متجاهل لها ، ومن ثم فهو لا يجد ما يحمله على البحث عمن قضى عليه بهذه الأنظمة والنواميس ، فضلاً عن أن يخضع سلوكه لشيء من مقتضياتها .

إن الفريق الأول مدرك للحقيقة سائر على الدرب ، وسواء انقطعت به السبل ، لعوائق من الأهواء أو الضعف ، أم أتيح له أن يواصل سيره على الدرب الذي هدي إليه إصغاءً إلى التعاليم والتزاماً بالأوامر ، فإنه على كل حال ليس هو المعنيّ بحديثنا في هذا الحوار .

إن المعنيّ بحوارنا هذا هو الفريق الثاني ، وأعتقد أن فيما أوضحناه ما يكفي لإيقاظ أيّ شعور حيّ ، ولتنبيه أي فكر حرّ ، إلى الحقيقة الناطقة بأن الإنسان عبد فعلاً لهذا الإله الذي يتصرف بكل طاقاته وقدراته ، سواء أذعن لهذه العبودية أم لم يذعن ، فإن هذا لا يغير من الحقيقة شيئاً .

وانظر ، كم تتجلى هذه الحقيقة في قول الله عز وجل :

﴿ إنْ كلُّ من في السموات والأرض إلاّ آتي الرَّحمن عبداً ، لقد أحصاهم وعدّهم عداً . وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً ﴾ [مريم ١٩/٩٣-٩٤] .

غير أن المشكلة التي قد تثور لدى هذا الفريق ، عندما يواجه بهذه الحقيقة ويُدعى إلى الإذعان لها ، قد تتمثل في التساؤلات التالية :

ـ فأين هي حرية الإنسان إذن ؟ وهل علينا أن نجزم بأنها وهم زائف ؟

ـ وإذا كانت كينونة الإنسان تتسع لكلا حقيقتي الحرية والعبودية ، فكيف يتم التنسيق بينهما ؟

إذن ، علينا أن نحاول الإجابة عن كلٍّ من هذين السؤالين ، وهذا ماسنحاوله في كل من الفصلين التاليين .

حرية الإنسان

أهي وهم زائف أم حقيقة ثابتة ؟

لكي تتسم إجابتنا عن هذا السؤال بالدقة الكافية ، ينبغي أن نبدأ بطرح التساؤل التالي :

ماالذي نعنيه بكلمة (الحرية) أهو التخلص من القسر الخارجي الذي يتمثل في عدوان الناس بعضهم على بعض ، أم هو التخلص من القسر الداخلي المتمثل في النواميس المهيمنة على حياة الإنسان ، أم المراد بالحرية التخلص منهما معاً ؟

ونزيد هذا التساؤل وضوحاً فنقول :

قد يراد بالحرية أن يملك الإنسان إصدار قراراته السلوكية في حق نفسه بمقتضى إرادته الشخصية دون أن يعارضها أي قسر من أشخاص أمثاله ، بقطع النظر عن وجود أو عدم وجود عوائق داخلية أي نفسية أو طبيعية مثلاً .

وقد يراد بها أن يملك الإنسان التوفيق بين قراراته العقلية و رغائبه

النفسية ، وذلك بأن لا يضطره أي نظام داخلي في كيانه إلى التخلي عن رغائبه النفسية ، أو إلى محبة ما لا قبل له ـ من الناحية الطبيعية ـ بتحقيقه أو الوصول إليه .

وبكلمة وجيزة قاطعة تقول : إن الحرية بهذا المعنى الثاني وهم لا وجود له ؛ إلا في حدود النواميس والأنظمة المهيمنة على كيان الإنسان . أي بأن يروض الإنسان نفسه على الرضا بما هو ممكن فقط .

ذلك لأن الإنسان ـ كما قد أوضحنا في الفصل السابق ـ لا يملك من أمر نفسه والتحكم بذاته شيئاً . بل هو محكوم عليه ، في جميع تصرفاته وشؤونه ، بسلطة أنظمة صارمة لا مفرّ منها ، سواء منها ما يهيمن عليه داخل كينونته البشرية ، أو ما يحيط به من السنن الكونية الصارمة من حوله .

وقد أوضحنا الفرق بين قدرة الإنسان على التمتع بخير هذه النواميس الصارمة ، وعجزه عن التحكم ، بل حتى التصرف بها .

أجل ، إننا نتمتع بخير هذه النواميس الصارمة داخل ذواتنا أو في المكونات المحيطة بنا ، ولكنّ طريقة تمتعنا بها ، خاضعة لسلطان هذه النواميس ، وهيهات أن يتمكن أحدنا من التحرر منها .

أي إن عملية الاختيار الذي هو أساس الحرية محصورة في التنسيق

ن أنشطتنا الإنسانية وقوانين حياتنا الداخلية أو التنسق بين أنشطتنا
'نسانية والسنن الكونية المحيطة بنا .

ولا سبيل لهذا التنسيق إلا عن طريق إخضاع رغباتنا للقوانين
صّارمة داخل ذواتنا أو المبثوثة في الكون المحيط بنا .

أي إن هذه القوانين البشرية والكونية هي التي تمثل الطرف الحاكم
لقطب الثابت ، على حين لا تشكل رغائبنا إلاّ الاتجاه التابع لها
للاحق بها .

فمن هنا كانت الرغبة الإنسانية مقيدة بسلطان هذه الأنظمة ،
ن ثم فإن ما يسمى بالحرية الداخلية في كيان الإنسان مع ذاته ، وهم
وجود له ، إلا في حدود ماذكرنا .

وهذا ما يزيدنا يقيناً بأن الإنسان محكوم عليه بالعبودية ..
العبودية لمن هو مستقر في قبضته من خلال خضوعه الحتمي لهذه
نواميس المهيمنة عليه إنْ في داخل كيانه أو الكون الذي يتقلب في
مائه[1] .

لعلك علمت أننا نعني بالنواميس البشرية تلك التي تمثل في يقظته ونومه ، وطفولته وشبابه وكهولته وضرورات طعامه وشرابه وسائر احتياجاته ؛ وأننا نعني بالنواميس الكونية تقلبات الليل والنهار وحركة الأفلاك ودوران الفصول ، ومسرى الرياح .. إلخ .

ومهما بحث عشاق الحرية في القيود الكونية أو البشرية ، ومهما فكروا في إمكان العثور على سبيل للتغلب عليها ، فلن تهديهم بحوثهم إلاّ إلى وجود خالق لهذا الكون ومبدع لنظمه وقوانينه . ولسوف يقفون خلال بحوثهم هذه على كثير من صفاته ، وإن كان مقضياً عليهم بالعجز عن الوصول إلى كنهها . ولسوف يوقنون يقيناً لا يخالطه ريب بأنه مالك هذه الموجودات كلها ، وأن الإنسان ليس إلاّ سلعة ممتازة في هذه البضاعة الكونية التي هو قيومها ومالكها وإليه مآلها ، ولسوف يدركون بأن قصة هذه الحرية التي يناضلون في سبيلها ليست إلا كقصة الحرية التي توهمتها العنز ، عندما أطال صاحبها من الزمام الذي أثبته في عنقها ، فانطلقت تقفز إلى هنا وهناك ، وتتسلّق ما يصادفها من روابٍ وهضاب .

إن من الواضح أن هذا الزمام الذي أثبت في عنقها ، إنما هو زمام امتلاك ، مهما بلغ طوله ، ولن يورثها أي حرية أو انعتاق . .

وليس عجيباً أن لا يعقل الحيوان الأعجم هذه الحقيقة ، ولكن العجيب أن في الناس العقلاء من لا يهتدي إلى مكان الزمام الذي أثبت بإحكام في كل جزء من كيانه ، واستقر طرفه الآخر في قبضة مولاه وخالقه . وإنه ليوشك أن يجذبه إليه جذبة واحدة فإذا هو أسير في قبضته ، ضئيل تحت سلطانه لا يملك لنفسه طولاً ولا حولاً .

هذا .. وأما إن قصدنا بالحرية معناها الأول ، وهو أن لا يجد الإنسان بصدد ممارسته لرغباته الشخصية أي معارضة أو قسر خارجي من أمثاله ، فتلك فطرة فطر الله الإنسان عليها ومن ثم فهي حق من حقوقه الشخصية التي يجب أن ينالها . وذلك بمقتضى أن الإسلام دين الفطرة ، فهو الحامي لها والمدافع عنها .

ولا شك أن من مستلزمات هذا الحق أن يرعى كل فرد من الناس هذا الحق لأمثاله بمقدار ما يرعاه لنفسه . ويجب أن تكون هذه الأمنية ، بل هذا الحق الإنساني مطلباً للناس جميعاً سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات .

غير أن الرعونة التي من شأنها أن تستيقظ في كيان الإنسان لدى اهتمامه برعاية حريته الشخصية ، تحول في كثير من الأحيان دون تعاون الناس ابتغاء مدّ رواق هذه الحرية فعلاً ، لجعلها حقاً مكتسباً للناس جميعاً . بل لابدّ أن تتصادم الحريات ، إنْ على صعيد العلاقات الفردية في الأزقة والأسواق أو على صعيد الشعوب والجماعات عندما تتخاصم وتتهارج على حدود المدن والأقطار .

لذا ، فإن هذا الحق الفطري لا يستقر لجميع أصحابه ، إلا داخل حصن من التعاون عن طريق التقدير المتبادل ، ولا يتم ذلك على خير

وجه إلا من خلال اليقين الذي يسود أفئدتهم جميعاً بأنهم عبيد مملوكون لله عز وجل .

وما ألزم الله عز وجل عباده بمعرفة أنهم عباد مملوكون له ، وبالإذعان لهذه الحقيقة ، إلاّ لأن هذا اليقين الذي يتحلّى به الإنسان هو الضمانة الوحيدة لامتلاكه حريته الخارجية من جانب ، وللمحافظة على حريات الآخرين وعدم العدوان عليها من جانب آخر .

أجل ، فالإسلام إنما يواجه الإنسان بواقع عبوديته الحتمية لله عز وجل ، ليفتح أمامه بذلك آفاق التحرر من آصار العبودية للآخرين ، وليصدّه في الوقت ذاته عن استعباد من قد يكون حوله من المستضعفين . ومرة أخرى أقول : إذا تأملنا جيداً أدركنا أنه لا سبيل إلى هذا التحرر إلا الإذعان الحقيقي لتلك العبودية .

وقد أبرز القرآن هذا التلازم ببيان واضح لا لبس فيه ، وذلك في قوله عز وجل :

﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمةٍ سواء بيننا وبينكم ، أن لانعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله .. ﴾ [آل عمران ٣/٦٤] .

إن المعنى الذي يقرره هذا الكلام الرباني واضح للغاية ، وصحيح للغاية .

ألا ترى إلى الذين كانوا ، ولا يزالون ، ينادون بالحرية والتمرد على القيود ، وهم معرضون عن واقع عبوديتهم لله عز وجل والإذعان لها ، كيف يجعلون من تمردهم على القيود قيوداً وأغلالاً يصفدون بها من حولهم من المستضعفين ؟!..

تأمل في حال الأمم والدول التي تتهارج وتتعادى اليوم !.. أفكان لها أن تفعل ذلك لو أنها خضعت وأذعنت لسلطان عبوديتها لله ، ولو أنها التزمت ، من ثم ، بأوامره وتوجيهاته ؟ لقد تسابقوا إلى الحرية في غيبوبة تامة عن إدراك هذه الحقيقة والإذعان لها ، فطمع كل منهم أن يصبح سيداً ومتنفذاً . ولا يكون الرجل سيداً متميزاً إلاّ في قوم يكونون عبيداً له ، ولا يصبح متنفذاً إلا وسط جماعة تخضع لأوامره وأحكامه . فقام من جراء ذلك الخصام الذي لا ينتهي ، وانقدح من هذا الخصام نيران التهارج والبغضاء .

ولا يخدعنك عن هذا الواقع ، الشعارات البراقة التي ترتفع للحرية ومصطلحاتها في كل مكان ، أو الحريات التي تمارس في نطاق العلاقات الشخصية ضمن دوائر المجتمعات الصغيرة ، وفي الحدود التي يرسمها لها قادة

تلك المجتمعات . بل تأمل في مصير هذه الحرية من خلال طبيعة العلاقات السارية بين تلك المجتمعات بعضها مع بعض .

وسيأتي بسط لهذه الحقيقة في الفصل الذي جعلنا عنوانه : مشكلات الحرية وموقف الإسلام منها .

☆ ☆ ☆

غير أن هذه الفطرة الأصيلة في كيان الإنسان ، من شأنها أن تتصادم مع ما يسمونه بالضرورات المتمثلة في ضوابط السلوك والقيم والأنظمة الاجتماعية ، وذلك عندما يشعر الناس بضرورة الأخذ بها ، ويحاولون أن يقيدوا بعضهم بعضاً بضوابطها .

إن تحديد هذه الضرورات ، كانت ولا تزال محل اختلاف من الناس ، إذ يتحكم في ذلك اختلافهم في التربية والبيئة والعادات والرغائب الشخصية ، ومن هنا فقد كان لابدّ أن يثور الجدل الذي لا نهاية له على طريق محاولة الاتفاق على هذه الضرورات .

وذلك هو لبّ المشكلة التي لا يزال يعاني منها الفلاسفة وعلماء الأخلاق . ومن ثم فهي المشكلة التي لا يزال يعاني منها المتخصصون برسم الأنظمة والقوانين .

وأحسن الأحوال رعاية للحرية وتوفيقاً بينها وبين الأخذ بالأنظمة الضرورية ، هي تلك التي يتم الاحتكام فيها إلى الأنظمة الديمقراطية .

غير أن هذه الأنظمة كانت ، ولا تزال ، غطاء لألوان من الاستبداد الذي يتم بقدر كبير من التحايل على جماهير الناس ، ربما بحجة أن ليس في الإمكان أبدع مما كان .

فما هو سبيل الخلاص الحقيقي من هذه المشكلة ؟

مرة أخرى نقول ، بكل تأكيد : إن حلّ المشكلة رهن بمعرفة الإنسان هويته وإدراك أنه عبد مملوك لله ، ومن ثم التهيؤ للإصغاء إلى تعاليم الله تعالى ومنهجه الذي رسمه لعباده للتعامل على أساسه مع الكون والإنسان والحياة .

فإذا ساد هذا اليقين في المجتمع الإنساني ، وهيمن على أفئدة أفراده ، تخلّى الكل عن الصراع والخصومة ، وتحرر الجميع عن استبداد الأقلية والأكثرية ، ودانوا جميعاً لحاكمية الله وسلطانه ، بثقة واطمئنان .

وتأمل في قولنا : بثقة واطمئنان .

إن هذا هو أساس الحلّ ومصدره . ذلك لأن هذه الثقة ، عندما

تكون حقيقية وتامة ، تجعل صاحبها يتجه بمحض اختياره إلى الخضوع لنظام الله وحكمه ، إذ هو يوقن بأن ذلك هو الخير الذي لا ريب فيه ، فكأن انضباطه بتعاليم الله تعالى ينبع من اختياره الداخلي ولا يقبل إليه من أي قسر خارجي .

وهكذا ، فإن قيود النظام الإلهي لا تعدّ محجّمة أو مضيقة لشيء من مجال حرية الإنسان الذي عرف ربه ، ثم وثق بعدله ورحمته . وفي أشدّ الأحوال التي تتخالف فيها هذه الأنظمة مع رغائبه ورعوناته ، فإنه يستسلم لها استسلام المريض لطبيبه الذي أيقن ببراعته العلمية وتأكد من إخلاصه له في الرعاية والتطبيب ، ألا ترى أنه حق وهو يتأوه تحت مبضعه الجراحي ، يشكره باللسان ذاته الذي يتأوه به ؟

أجل ، إنه باستسلامه هنا ، إنما يمارس حريته ، ولا ينتقص من أطرافها شيئاً . كل ما في الأمر أنه يجب البدء بترسيخ العقيدة واليقين القلبي أولاً ، إذ هو لا غيره مصدر الثقة والاطمئنان .

ومع كل هذا ، فإن الله جلّت حكمته ، قد متّع الإنسان ، في حياته الدنيا ، بالقدرة على اتخاذ القرار الذي يشاء ، وعلى السير بسلوكه إلى ما يريد ، من الانصياع إن شاء لأمره ، أو الإعراض عنه إلى ما يروق له . فهو على كلا الحالين ـ أي سواء وثق بحكمة الله وعدله أو لم يثق ـ

بوسعه أن يخضع أو لا يخضع لنظامه . بل إن بوسعه ، في حياته الدنيا هذه ، أن يذعن لوجود الله وربوبيته وأن لا يذعن . ولن يلحقه ، أي الإنسان ، من جرّاء تمرّده على هذه الحقيقة ، أو من جرّاء إعراضه عن تعليماته وهديه أيّ عقاب دنيوي عاجل .

تجد هذا في مثل قول الله عز وجل : ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ [الكهف ٢٩/١٨] .

وفي قوله عز وجل : ﴿ لا إكراه في الدّين قد تبيّن الرشد من الغيّ ﴾ [البقرة ٢٥٦/٢] .

اللهم إلا أن يكون في هذا التمرد أو الإعراض ظلم أو إساءة إلى الآخرين ، فإن ذلك يعرّض صاحبه للعقاب . غير أن هذا العقاب إنما يأتي قصاصاً أو تسوية ورعاية لحقوق أولئك الذين حاق بهم الظلم . مثال ذلك معاقبة السارق والقاذف والقاتل والمحارب والزاني .. إلخ .

أما العقاب على الجحود الصافي عن شوائب الظلم والإساءة إلى الناس ، فإنما يدّخره الله للجاحد إلى يوم القيامة .. وهو اليوم الذي يؤكد القرآن في عشرات الآيات أنه اليوم الآتي الذي لا ريب فيه ، وأنه يوم مشهود يقوم الناس فيه جميعاً لربّ العالمين ، حيث يحاسبهم واحداً واحداً على كل ماقد صدر منهم من خير وشر ، وذلك طبقاً لما كان قد

أخبرهم به مؤكداً في دار الدنيا ، وطبقاً لما قد ألزم به نفسه تجاههم آنذاك .

الإنسان إذن حرّ في هذه الحياة الدنيا ، فيما لايعود بالإساءة إلى الآخرين . بمعنى أنه يملك أن يتخذ القرار الذي يشاء في حق نفسه ، ويملك أن يتجه بسلوكه إلى ما يريد . غير أنه مكلف في الوقت ذاته ، بأوامر صادرة إليه من قبل خالقه ومولاه ، وهو الله عز وجل . وليس لك أن تتصور أن هذا التكليف يضيق عليه شيئاً من آفاق حريته ، مادام أنه يملك الانصياع وعدم الانصياع لهذه التكاليف . ومن المعلوم أننا نتحدث عن الحرية في هذه الحياة الدنيا .

على أن التكاليف الربانية إنما تلاحق الإنسان في نطاق ما يملك القدرة على ممارسته والتصرف فيه ، من شؤونه وأفعاله الاختيارية . أما الانفعالات القسرية والمشاعر والتصرفات التي قد يساق إليها الإنسان مكرهاً ، فلا يتعلق بها أي تكليف .

وهذا هو معنى قول الله عز وجل : ﴿ لايكلف الله نفساً إلا وسعها ، لها ما كسبت وعليها مااكتسبت ﴾ [البقرة ٢/٢٨٦] .

وهذا يدلنا على أن الاعتقادات التي من شأنها أن تهيمن على العقل ،

لا يتعلق بهـا التكليف ، لأنهـا من الانفعـالات القسريـة وليست من التصرفات الاختيارية .

فلا يقال في منطق الإسلام وحكمه : يجب على الإنسان أن يعتقد كذا أو أن لا يعتقد كذا .. كما لا يقال : إن الإنسان حرّ في أن يعتقد أو لا يعتقد . بل إن هـذا القول ليس لـه أي مصـداق في ميزان العقل والمنطق .

ذلـك لأن الاعتقـاد نـوع من اليقين . واليقين نتيجـة قسريـة لا مناص منها ، لحركـة الفكر والوعي في أمر مّا .. فتـأملك في زوايا المثلث ودرجاتها بموجب أصول البحث والنظر ، يوصلـك إلى يقين حتمي بأنها تساوي قـائمتين . وتـأملـك في ٧٠ + ٣٠ - ٥٠ يضطرك إلى اليقين بأنها تساوي ٥٠ ، وتأملـك في جهاز مـا يحقق غـايـة إنسـانيـة معينـة ، يحملك على اليقين بأن إنساناً ما قد أبـدعـه ، وأن مصنعاً مـا قـد أعدّه وجهزه .

إن هذه النتائج التي تفرض نفسها على العقل فرضاً ، كما ترى ، إنما هي اعتقادات . وواضح أنها أبعد ماتكون عن مجال الحرية والاختيارات التي يملكها الإنسان . ومن ثم فإن التكليف الإلهي لا يتعلق بها ، إذ إن ذلـك تكليف بمـا لا يطـاق ، وهـو لم يقـع في شيء من مبـادئ الإسـلام الاعتقادية ولا في أحكامه السلوكية قط .

غير أنك قد تعجب لهذا الكلام أو لعلك تستنكره قائلاً : كيف ؟ أتكون العقيدة الإيمانية طليقة وبعيدة عن ساحة التكليف الإلهي ؟ إذن فما معنى وجوب الإيمان بالله ووحدانيته ورسله وحرمة الجحود بشيء من ذلك ؟ وما معنى تعرض المنكرين أو المعتقدين بخلاف ذلك لعقاب الله ومقته ؟

والجواب : أن الخطاب الإلهي في كل ذلك ، إنما يتعلق بالمقدمات والسبل الاختيارية التي يملكها الإنسان ، والتي تتمثل في التأمل والنظر في الدلائل الموصلة إلى الإيمان واليقين ، ولا يتعلق شيء منه بالنتائج الحتمية التي لا قبل له بجلبها إلى عقله أو ردّها عنه .

فإذا قلنا إن الإيمان بالله ووحدانيته واجب على كل بالغ راشد ، فمعنى ذلك أن من المحتم عليه أن يستعمل عقله وسائر ملكاته وطاقاته الفكرية للنظر في ذاته والكون المسخر له ، ثم في سيرة هذا الشخص الذي عرف الناس على نفسه بأنه رسول إلى الناس من رب العالمين ، ثم في القرآن الذي جاءهم به مؤكداً أنه كلام الله عز وجل !..

ولا ريب أن كل من استجاب لهذه الدعوة الإلزامية موضوعية ، متجرداً عن كبريائه وعصبيته وأهوائه ، سيتجه عقله إلى اليقين بوجود

الله ووحدانيته ، وبكل ماقد بعث به سيدنا محمد ﷺ ، وسيرى الله بعين بصيرته ملء هذا الكون كله .

وهكـذا تستقر العقيـدة وينتشر اليقين في العقـل ، نتيجـة حتميـة لتلك المقدمات الاختيارية . ومن هنا نعلم أن التكليف الإلهي إنما يتجـه بالإنسـان إلى تلك المقدمات ، ولا يتجه إلى النتيجة الحتمية التي لا اختيار له فيها .

ومن ثم فإن التكليف الإلهي الـذي خوطب به الإنسـان يمكن أن يترجم بكلمة : اعلم ، ولكن لا يمكن أن يترجم بكلمة : اعتقد . ذلك لأن (اعلم) تعني السعي إلى المعرفـة ، أمـا (اعتقـد) فتعني حمل العقـل على الجـزم واليقين . ومن المعروف بـداهـة أن السعي إلى المعرفـة ممكن ؛ أمـا حمل العقل على اليقين بشيء ما فغير ممكن .

وإن بوسعك أن تتبيّن دقة التعبير القرآني عن هذه الحقيقة في قول الله عز وجل : ﴿ فاعلم أنه لاإله إلا الله .. ﴾ [محمد ١٩/٤٧] إذ أمر بـالعلم ولم يأمر بالاعتقاد ، لما بينهما من الفرق الذي أوضحناه .

وعلى هذا فإنما استحق الجاحدون والمـارقون العقـاب الـذي أعـدّه الله لهم يـوم القيـامـة ، بسبب إعراضهم الاختيـاري عن أسبـاب الـدرايـة والفهم ، لا بسبب عقائدهم القسرية التي كان لا بدّ أن ينتهوا إليها بعد ذلك الإعراض .

وقد جاء النصّ القرآني مصرّحاً بهذه الحقيقة ، في أكثر من موضع . من ذلك قول الله عز وجل :

﴿ ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه ، فأعرض عنها ونسي ماقدّمت يداه ، إنا جعلنا على قلوبهم أكنّة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً ، وإن تدعهم إلى الهدى فلن يهتدوا إذن أبداً ﴾ [الكهف ١٨/٥٧] .

ومن ذلك قوله الله عز وجل : ﴿ ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه ثم أعرض عنها إنّا من المجرمين منتقمون ﴾ [السجدة ٣٢/٢٢] .

وربما كان استحقاق المقت والعذاب يوم القيامة ، بسبب الكبر والعناد لا التشاغل والإعراض . وإنها لجريمة أشدّ وأخطر . ومصداق ذلك قول الله تعالى : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ [النمل ٢٧/١٤] وقول الله عز وجل : ﴿ سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق ، وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها ، وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلاً ، وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً ، ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين ﴾ [الأعراف ٧/١٤٦] .

وأزيدك تبصيراً بهذه الحقيقة فأقول : عندما لا يتاح للإنسان أن يتبصر الأدلة التي تؤكد بأن الله قد كلفه بالسعي إلى معرفته ، لسبب ما ، فإنّ الله تعالى يسقط عنه مسؤولية التكليف التي تبدأ

بأساس من معرفة الله وتنتهي بفروع شتى من الالتزامات والسلوك . حتى ولو كانت الأدلة العقلية المجردة ، ماثلة أمام عقله وتفكيره . ذلك لأن ظهور الدلائل العقلية على وجود الله وألوهيته ، لا تنهض وحدها دليلاً على أن الله تعالى قد طلب منه الاهتمام بهذه الدلائل والتأمل فيها ، إذ من أين لنا أن نعلم أن لله حكمة في أن ندين له بالعبودية التي نحن متصفون بها فعلاً ، لو لم يكلفنا بذلك فعلاً .

هذا ، مع افتراض مثول الأدلة العقلية أمام الإنسان ، فكيف إذا كان في وضع حجزه عن التبصّر بالأدلة العقلية أيضاً ، إن على وجود الله وربوبيته ، أو على أوامره وأحكامه ؟

وهذا ماقد أوضحه الله تعالى في آية واضحة من كتابه ، وهي قوله عز وجل : ﴿ .. وما كنا معذّبين حتى نبعث رسولاً ﴾ [الإسراء ١٧/١٥] .

وهذه من المسائل التي خالف فيها المعتزلة جماهير المسلمين ، حيث أوّلوا كلمة ﴿ رسولاً ﴾ في الآية بالعقل .

غير أن المسؤولية ، في حال وجود أناس لم تبلغهم أوامر الله وتعليماته ، إنما تقع على المسلمين الذين يرون حال هؤلاء الجهال ، وبوسعهم أن يمدوهم بالمعرفة والعلم ، وأن يسلكوا بهم سبيل الهداية إلى معرفة الله والإيمان به ؛ والأرجح أنهم يبوؤون يوم القيامة بوزرين :

وزر ضلال أولئك الجهال المعذورين ، ووزر الإعراض عن تعليمهم وهدايتهم ، مع سماعهم لقول الله عز وجل : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ [النحل ١٦/١٢٥] .

☆ ☆ ☆

بوسعك أن تلاحظ بعد هذا الذي أوضحناه ، أن كلمة (حرية الاعتقاد) التي غدت اليوم مطلباً حضارياً ، وشعاراً كبيراً من شعارات الحرية ، لا تتضمن أي معنى سليم . بل هي لغو من الكلام ولا تدلّ إلا على باطل من التصور والفهم .

إذ لسنا نعلم قط ، أن في العقلاء من يستطيع أن يحمل عقله على اعتقاد ما يشاء ، بعيداً عن سلطان الأدلة والبراهين الحاكمة والموجهة . إذن فكيف يمكن لأحدنا أن يمارس ، فعلاً ، هذا الذي يسمونه حرية الاعتقاد[1] ؟ .

---

(١) قد يقول بعض القراء : ولكن هامو (وليم جيمس) أطال في كتابه (إرادة الاعتقاد) وفي كتابه (الذرائع) بيان الدليل على أن الإنسان يملك أن يقود عقله إلى اعتقاد ما يريد ، بقطع النظر عن وجود الأدلة وعدمها . ونقول : إن هذا الذي يحاوله وليم جيمس ، إنما يعتمد فيه على مواقف ومحاولات نفسية ، لا على أيٍّ من القوانين المنطقية والعلمية . وعلى كل فإن هذه المحاولة ـ حتى في المجال النفسي ـ لم تجد إلى اليوم أي نجاح أو قبول . وهي مرفوضة من القواعد العلمية رفضاً تاماً ، ثم هي مرفوضة من ثَمَّ

نعم ، إن قدرة الإنسان على أن يفكر في أمر ما أو لا يفكر فيه ، وأن يُقبل إلى موضوع ما بالتأمل فيه أو لا يُقبل ، حقيقة ثابتة ومقررة . ومن ثم فهي خاضعة فعلاً للتكاليف الإلهية ، وهي في الحقيقة مصدر التكاليف كلها في حياة الإنسان . وما أكثر ما يؤكد البيان الإلهي ذلك .

انظر إلى قوله عز وجل : ﴿ قل انظروا ماذا في السموات والأرض ﴾ [يونس ١٠/١٠١] . وتأمل في قوله عز وجل ، وهو ينذر أناساً أمرهم بالتأمل في الدلائل الكونية على وجود الله ، وعلى مسؤولياتهم التي يجب أن يتحملوها تجاهه ، ثم أعرضوا ولم يتأملوا في شيء من ذلك : ﴿ ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل ﴾ [الأعراف ٧/١٧٩] .

بقي أن نتساءل : فمن أين وكيف تسربت كلمة (حرية الاعتقاد) حتى اتخذت مركز الصدارة في كثير من الدساتير والقوانين والوثائق وفي مؤلفات كثير من الغربيين ؟ ولعلّ في مقدمة من روّج لهذه الكلمة ، إن لم يكن هو أول من روّج لها ، الباحث والفيلسوف

= التجارب النفسية أيضاً ، ثم لعلها لقيت قولاً حسناً إلى اليوم من المحترفين السياسيين الذين هم على استعداد للمساورة بكل شيء ، في سبيل أي شيء .

البريطاني (ستوارت ميل) . فقد عقد في كتابه (الحرية) بحثاً بعنوان (حرية الاعتقاد) ثم أصبحت الكلمة ، على أثر رواج الكتاب واتساع انتشاره ، شعاراً يردده كثير من الكاتبين ، لاسيا أولئك الذين يتسمون بسطحية النظر والبحث من مسلمين وغير مسلمين . .

ولا أستبعد أن يكون عنوان هذا الفصل في الأصل الإنكليزي من كتاب ستوارت ميل : (حرية الرأي والفكر) ثم وقع الخلط والخطأ من المترجم ، إذ لم يراع الفرق بين كلمة (Thought) بمعنى الرأي أو الفكر ، وكلمة (Belief) بمعنى الاعتقاد .

ومهما يكن ، فإن كلمة (حرية الاعتقاد) ليس لها مضمون منطقي سليم ، ولا يمكن أن تنطبق على أي واقع في أي مجتمع إنساني . إذ إن بين الحرية والاعتقاد منتهى التنافر والتضاد .

ويغني عنها ، أو يقوم مقامها ، كلمة (حرية الرأي والفكر) .

وتأمل ، كيف دلّت الآية القرآنية التاليه على كل هذا الذي أوضحناه ، في عبارة رصينة جامعة :

﴿ لا إكراه في الدين ، قد تبيّن الرشد من الغيّ ، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، والله سميع عليم ﴾ [البقرة ٢٥٦/٢] .

أي إن الدين الذي هو الخضوع المطلق لألوهية الله عز وجل وعميم سلطانه ، لا يتأتى إلا باليقين والاعتقاد ، وكل منهما انفعال قسري لا يتحقق بالإكراه عليه ، وإنما سبيله الفكر والنظر ، فهما دون غيرهما محطّ التكليف الإلهي للإنسان .

ومن هنا تعلم أن جملة ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ في الآية القرآنية ، إخبارية على ظاهرها ، وليست إنشاء كما قد يتوهم بعضهم . والمعنى المراد : إن الدين لا يتأتى بالإكراه . وإنما يتحقق بعرض موجباته ودلائله والتأمل الجادّ فيها .

وقد عرضت هذه الدلائل والموجبات أمام العقول المتبصرة بأجلى ما يكون العرض والبيان ، فاتضح بذلك الرشد من الغيّ ، لكل مفكر متدبر .

ومن هنا كان واجباً على المرشد والداعي ، أن يقول للضال أو التائه : تأمل ، لتصل إلى الاعتقاد السليم ، بدلاً من أن يقول له : اعتقد الاعتقاد السليم .

مصير الحرية الإنسانية

تحت سلطان القضاء الإلهي

في الناس من قد يقول ، في أعقاب ماانتهينا إليه الآن ، من أن للإنسان حرية يتمتع بها ، وأن التكليف الإلهي إنما يتعلق بما يملك الإنسان حياله حرية التصرف والقدرة على اتخاذ القرار الذي يشاؤه في حقه ـ أقول : إن في الناس من يعترض قائلاً :

وهل أبقى الدين ، أو الإسلام ، في الإنسان شيئاً من القدرة على أن يتأمل أو لا يتأمل أو يتصرف أو لا يتصرف ، عندما صفّده بأغلال القضاء والقدر ، وكتب في سجلّ حكمه القديم ماقد اختاره له ، ثم زجّه من ذلك كله في طريق لا مناص له من المضيّ فيه ، طبقاً لما رسم له وحكم ؟!..

إن هذا التصور مطبوع ، مع الأسف ، في أذهان كثير من الناس ، عن معنى القضاء والقدر ؛ وهو من أسوأ وأعجب الأخطاء الشائعة ، التي لاتستند إلى أي أساس من الصحة ، لا عن طريق صحيح النقل ولا صريح العقل .

والحقيقة أن كلاً من كلمتي القضاء والقدر لا علاقة له بشيء من معاني الجبر والاختيار ، كما يتوهم العوام من الناس وإنما هو من مستلزمات صفة العلم المطلق أولاً ، ثم القدرة المطلقة ثانياً . فقضاء الله من نتائج كونه عز وجل عالماً بكل شيء . وقدره من نتائج أن كل شيء إنما يوجد بقدرته وخلقه .

يقول الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم ، نقلاً عن الإمام الخطابي :

« وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبارُ الله سبحانه وتعالى العبد وقهره على ما قدّره وقضاه ؛ وليس الأمر كما يتوهمون ، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه وتعالى بما يكون من أكساب العبد ، وصدورها عن تقدير منه »[1] .

ويقول ابن حجر الهيتمي في كتابه (الفتح المبين بشرح الأربعين) :

« والقضاء علم الله أولاً بالأشياء على ما هي عليه ، والقدر إيجاده إياها على ما يطابق العلم »[2] .

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم : ١/١٥٤ و ١٥٥

(٢) فتح المبين بشرح الأربعين : ص ٦٤

وهـذا مـا يقرره جميع علمـاء العقيـدة الإسـلاميـة كـسعـد الـدين التفتازاني في شرحـه على العقـائـد النسفيـة ، والعضـد الإيجي في كتـابـه المواقف ، وجلال الدين الدواني في شرحه على المواقف ، وغيرهم ..

إذن فـالقضـاء هو علم الله بكل مـا سيقع في الكون .. ويشمل علمـه هنا ما يتمّ إيجاده بخلق تكويني من الله مباشرة ، كالتقلبات الكونيـة ، وكالأحداث التي تجري على الإنسـان دون اختيـار منـه ، كالمرض والموت واليقظة والنوم ؛ كما يشمل ما يفعلـه الإنسـان بمحض اختيـاره وإرادتـه ، كأكله وشربه وطاعاته ومعاصيه .

أما القدر فهو وقوع هـذه الأشيـاء فعلاً ، بما يتفق وعلم الله الأزلي بها .

ونذكّر هنا بأن العلم صفة كاشفة للشيء المعلوم على مـا هو عليـه ، وليسـت صفـة مؤثرة بحيث تبعث على أي تغيير في الشيء المعلوم . أي إن العلم أشبه ما يكون بالمصباح الذي يبرز صورة الشيء الذي أمامه طبقاً لما هو عليـه ، دون أن يتـدخل بـأي تحـوير أو تبـديـل فيـه . وهـذا معنى قولهم : العلم تابع للمعلوم .

إذن فعلم الله بما سيجري في الكون لا علاقة له بالجبر الذي قد يقع أو لا يقع على الإسان ، ولا بالحرية التي يتمتع أو لا يتمتع بها .

غير أنك قد تقول : فهب أن علم الله عز وجل بما سيفعله الإنسان في وقت ما ، لا يؤثر على شيء من حريته واختياره ، ولكن أفليس صدور الفعل منه بتدخل من القدرة الإلهية ، بل بخلق مباشر من الله عز وجل ؟ فماذا عسى أن يملك الإنسان بعد هذا من معاني الحرية والاختيار ؟

والجواب أن الله تعالى إنما يخلق في عبده الأفعال التي اتجه إليها عزمه ، وعوّل عليها قصده . والعزم أو القصد أو الكسب ، إنما هو في معناه الكلي سرّ يتمتع به الإنسان بعطاء وتفضل من الله عز وجل ، فهو بهذا السر الذي منحه يكون مريداً ومختاراً .

إذن فالأفعال التي يخلقها الله في كيان الإنسان ، تكون تابعة لقصوده وعزائمه التي هي مصدر حريته واختياره . والثواب أو العقاب الذي يستحقه ، إنما هو على قصوده وعزائمه الصادرة من ذاته ، لا على الأفعال والتصرفات التي هي حقاً بقدرة الله وخلقه ، ولقد شذّ وخالف في ذلك المعتزلة ، ولا مجال في هذا الصدد لمناقشتهم .

وقد يجادل بعض الناس في وجود هذا العزم الاختياري فيقول : إن هذا الاختيار أمر وهمي محض ، مادام أن الله خالق كل شيء ، وأنه هو الذي بثّ فيه هذا الاختيار . أي فالله هو الذي يوجه في الإنسان عزائمه ويملي عليه اختياراته !

والحقيقة أن هذا القول فيه من التكلف والتنطع ما لا يخفى على أحد من العقلاء . بل إنها مماحكة باطلة تكلف أصحابها شططاً .

إنها تكلفهم أن يكذبوا أحاسيسهم وبرهان مشاعرهم التي تفرق بين حركتي الجبر والاختيار اللتين تدور عليهما تصرفاتهم وتقلبات حياتهم ، دون أن يملكوا أي برهان علمي يؤيد تكذيبهم هذا .

إنه في الواقع مجرد احتجاج بما يفهمونه خطأ من معنى قدرة الله تعالى ، كي يسوّغوا بذلك تمرّدهم على أوامره وأحكامه .

هذا إلى جانب أن القول بكون الاختيار الإنساني أمراً وهمياً ، لأن الله هو الخالق له ، يقتضي أن يكون الشخص الذي خلق الله فيه هذا السرّ ومتعه به ، مساوياً للشخص الذي لم يخلق الله فيه هذا السرّ ولم يمتعه به ، نظراً إلى القاسم المشترك بينهما وهو أن كلاً منهما في النتيجة لا يتمتع بأي اختيار !..

إذن ، فما معنى أن الله وهب الأول اختياراً يتمتع به ، ولم يهب الثاني من ذلك شيئاً ؟ وما هو أثر الفرق في ذلك بين الرجلين ؟

وبتعبير آخر ، كيف يمكن للعقل أن يستوعب قولنا : إن زيداً الذي يتمتع بمزية الاختيار لا يتمتع منها بشيء ، لأن الله هو الذي أودع فيه هذه القدرة ومتعه بها ، وأن خالداً الذي لا يتمتع بهذه الحرية ،

لا يتمتع هو الآخر منها بشيء ، لأن الله عز وجل لم يودع فيه هذه الحرية ؟!..

وحسبنا لقطع دابر هذه المماحكة الواضحة ، أن نحيل أصحابها إلى هذا الكلام الذي يقوله الله عز وجل عنهم وعن أمثالهم :

﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ، كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا . قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون ﴾ [الأنعام ١٤٨/٦] .

☆ ☆ ☆

بقي أن نتساءل : فما مصير إرادة الإنسان ، بل ما قيمتها أمام إرادة الله عز وجل ، إذا جاءت معارضة لها ؟

وتفصيل المشكلة : أن كل ما يجري في الكون من الأحداث القسرية والأفعال الاختيارية ، كما يتم طبق علم الله به ، كذلك لا بدّ أن يتم طبق إرادته ، وإلا لما كان متصفاً بالإرادة المطلقة ، أي بأن أي شيء لا يمكن أن يوجد أو يتطور إلا بإرادته .

وهذا يعني أن معصية العاصين وكفر الكافرين وطاعة الطائعين كل ذلك لا يتم إلاّ بإرادته سبحانه وتعالى .

والذي يستلزمه ذلك أن لا تبقى لإرادة الإنسان في هذه الحال أي فاعلية بل أيّ أثر . إذ من المفروغ منه أن تعارض إرادة العبد مع إرادة الله تعالى ، لا بدّ أن تنتهي بتغلب إرادة الله تعالى ، هذا إن جاز لنا أن نتصور إمكان تعارض الإرادتين للحظة واحدة .

والنتيجة ، هي أن يصبح الإنسان مجبوراً في كل تصرفاته وشؤونه إذ هو على كل حال أسير إرادة الله تعالى وحكمه .

والجواب عن هذا الإشكال ، أن إرادة الله تعالى لو تعلقت مباشرة بحمل الإنسان على الطاعة أو المعصية ، لكان الأمر مشكلاً حقاً . ولكن إرادة الله تعالى لا تتعلق بأفعال الإنسان الاختيارية على هذا النحو . بل هي تتعلق بادئ ذي بدء بمنح الإنسان القدرة على الاختيار طبقاً لما يريد . فإذا سخر الإنسان هذه المنحة لاختيار أمر ما ، فقد صحّ أن هذا الأمر جاء بإرادته ، كما يصحّ في الوقت ذاته القول بأنه جاء بإرادة الله . ذلك لأن الله إذا أراد أمراً كلياً ذا فروع ونتائج متعددة ومحتملة ، فإن إرادته تسري من ذلك الشيء الكلي لتتعلق أيضاً بالنتائج المتفرعة عنه أياً كانت . فيصدق القول بأن الإنسان حرّ في ذلك الشيء ومختار ، كما يصدق في الوقت ذاته بأن اختياره هذا منبثق عن إرادة الله عز وجل .

ولعل من أبرز الأمثلة التي تجلّي هذا المعنى وتبرزه على أتم وجه ،

إرادة الأستاذ امتحان تلميذه . إن مما لا ريب فيه أن إرادة امتحانه تسري إلى إرادة أي من النتيجتين المتوقعتين . فإن رسب الطالب في امتحانه الذي أراده له أستاذه فرسوبه مراد للأستاذ تبعاً ، وإن نجح ، فنجاحه أيضاً مراد له تبعاً . والتلميذ في الوقت ذاته يملك كامل حريته في أن يختار لنفسه النجاح أو الرسوب .

ومثال ذلك أيضاً رغبة الوالد في أن يضع صندوقه المالي تحت تصرف ابنه . لا شك أن هذه الرغبة تتفرع عنها الرغبة في الأوجه المختلفة التي يفترض أن يتخيّر الولد منها ما يشاء ، لأن إرادة الأصل الكلي تسري إلى إرادة سائر ما قد يتفرع عنه ، دون أن يستلزم ذلك أي جبر أو اضطرار .

والخلاصة أن الله عزّ وجلّ أراد لنا أن نتمتع بالحرية التامة فيما نختاره من السلوك والتصرفات ، وعندما مارسنا هذه الحرية على النحو الذي نريد ، كانت اختياراتنا المتفرعة عنها منبثقة ، بالضرورة ، عما أراده الله لنا من الحرية والتمكن من اتخاذ القرار الذي نريده بملء حريتنا . فكانت اختياراتنا هذه داخلة في مراد الله وحكمه ، دون أن يستوجب ذلك وقوعنا في أي قسر أو إكراه .

☆ ☆ ☆

لعلّ فيما أوضحناه ما ينهي مشكلة القضاء والقدر العالقة بأذهان كثير من الناس ، بل التي تشكل عقداً مستعصية في بحوث كثير من الفلاسفة قديماً وحديثاً .

غير أن هذا الذي ذكرناه إنما ينهي اللجج الفكري ويسدّ الثغرات المنطقية وحدها .

وعلى الرغم من يقيننا بأن القناعة العلمية هي الأساس الوحيد لفهم الإسلام واعتناق عقائده ، فإننا لا نشك أن في أغوار الشعور النفسي لدى الإنسان ثغرة أخرى ، في مسألة القضاء والقدر ، لا يسدّها البحث العلمي ولا الجدل المنطقي ، وإنما يسدها تذكر معنى العبودية لله عزّ وجلّ ، وتعهد هذه العبودية بالرعاية والتنمية وحمايتها من وطأة الرعونات النفسية والصفات المرذولة لدى الإنسان .

وليكن معلوماً أنني لا أعني بهذا ضرورة الاعتماد على مشاعر العبودية لله عزّ وجلّ ، بدلاً عن قواعد العلم وضوابطه ، فإن الحاجة العلمية التي تفرض نفسها في طريق فهم الإسلام والعمل به ، لا يسدّ مسدّها أيّ بديل ، بل إن الإسلام متمثلاً في حقائقه العلمية لا يقبل عن دلائله العلمية والمنطقية المقنعة أيّ بديل .

ولكن الذي أعنيه أن الإنسان حتى بعد أن يصل إلى نهاية القناعة

العلمية ، ابتغاء فهم العقائد الإسلامية واليقين بها ، سيظل يعاني من بعض القلق النفسي ، متطلعاً إلى مزيد من السكينة والطمأنينة الروحية ، تجاه ما قد ينبغي أن يخضع له من أوامر الله وسلطانه .

فهذه السكينة النفسية التي ينشدها الإنسان ، من وراء دور العقل وقناعته ، لا تتحقق على خير وجه ، ولا تنبسط آثارها على النفس ، إلا بغذاء آخر غير العلم والمنطق ، ألا وهو غذاء العبودية لله عزّ وجلّ .

على أن هذه الحاجة النفسية التي نتحدث عنها ، إنما يقررها وينبه إليها العلم ذاته . ألم يقرر العلم بكل أدلته وبراهينه أن الإنسان مملوك لله ومن ثم فهو عبد له ؟ أولم يتبيّن هذا بطريقة علمية في فصل مضى من هذا الكتاب ؟ إذن فالعلم ذاته يرشدنا إلى ضرورة إشعار النفس بهذه الحقيقة الثابتة وضرورة تذكيرها بها كلما تسرّب إليها شيء من عوامل اللهو أو النسيان .

فماذا يقول منطق العبودية لله ، بعد الذي وعيناه من منطق العلم ؟

إنه يقول : هب أن الله تبارك وتعالى لم يشأ إلا أن يسوق فئة من عباده بسياط القسر والإكراه إلى النار ، فيقذفهم فيها عنوة وابتداء ، ولم يشأ إلا أن يسوق الفئة الأخرى إلى جنة خلده ، فيكرمهم بها منحة

وابتداء ، أفيوجد في هذا الكون كله من يستطيع أن يناقشه الحساب ويقول له : لم ؟

أفليس هو المالك الحقيقي لكل شيء .

وهل من ريب في أن المالك يحق له التصرف بملكه ، عرفاً وعقلاً وقانوناً ، كما يشاء ؟

ثم لنفرض أن الله جلّ جلاله قضى فعلاً أن يزجّ ـ كما قلنا ـ طائفة من عباده في ظلمات التعذيب والشقاء ، وأن يرقى بآخرين إلى صعيد السعادة والنعيم ، أفيوجد من وراء مملكة الله هذه كون آخر لا يمتدّ إليه حكمه وسلطانه ، حتى يلتجئ إليه أحدنا ، ويعلن من هناك استنكار ما يريد أن يستنكره من القوانين والأحكام ؟

فإذا كان الجواب الذي يقضي به المنطق والعقل ، أن الله هو المالك الحقيقي لهذا الكون كله ، وأن المكونات كلها داخلة في ملكه خاضعة لسلطانه ، وأنه يملك أن يتصرف بملكه كما يشاء ، دون معترض ولا معقب ، فلا شك أن العبودية التي فطر عليها الإنسان تناديه من أعماق شعوره :

تعال أيها العبد المملوك لخالقه الأوحد جلّ جلاله ، المتحرك في قبضته وداخل سلطانه ، فالزم باب العبودية الراضية لربّ الأرباب ،

قبل أن تشرد عنه إلى شقاء الغواية والاضطراب . تعالىَ ، فلا مفر من الله إلا إليه ، ولا ملاذ من عذابه إلا بالخضوع لجنابه والرضا بسلطانه . ولا عليك ممن نسي ذاته فاستكبر فوق قامة من الجهل أو اعتلى متسامياً فوق عيدان من الوهم . فلسوف يُقدم الجميع إلى الله من باب العبودية التامة الراضية له صاغرين مطأطئين : ﴿ إنْ كل من في السموات والأرض إلاّ آتي الرحمن عبداً ، لقد أحصاهم وعدّهم عدّاً ، وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً ﴾ ، [مريم/١١-٩٣-٩٥] .

ومرة أخرى أقول : إن تعامل الإنسان مع ربّه ، في مجال التعرف عليه والإيمان به ، ثم في مجال الالتزام بأوامره وأحكامه ، لا يجوز أن يتم إلا على ضوء العلم وأحكامه . وهو قرار ثابت بأمر الله عزّ وجلّ ذاته ، أليس هو القائل :

﴿ ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم ، إنّ السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً ﴾ ، [الإسراء/١٧/٣٦] .

أثر الإيمان بالقضاء والقدر في تربية الفرد المسلم :

بوسعك أن تلاحظ صور البطولات التي تجلت في حياة المسلمين لا سيا في الصدر الأول من الإسلام ، وهي بطولات نادرة عجيبة كانت ولا تزال مظهر استغراب من الكتاب والباحثين .

من ذلك صور المغامرات بالنفس ، واقتحام المخاطر ، والترفع عن مغريات الأهواء والأموال ؛ وهي في مجموعها تشكل العامل الأول للفتح الإسلامي الذي اتسع وترامت أطرافه إلى أقصى الغرب والشرق المعمورين آنذاك .

إن شيئاً من هذه البطولات لم تكن لتتحقق ، لو لم يتشبّع المسلمون أصحاب تلك البطولات ، بعقيدة القضاء والقدر على النحو الذي أوضحناه .

والقرآن يفيض بالآيات التي تصعد بنفوس المسلمين ومشاعرهم إلى مستوى اليقين بقضاء الله وقدره ، ليغدو سلوكهم خاضعاً لمقتضيات هذا اليقين .

من ذلك قول الله عزّ وجلّ : ﴿ قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ، هو مولانا ، وعلى الله فليتوكل المؤمنون ﴾ ، [التوبة ٩/٥١] .

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ ، وهو يثني على أولئك الذين وثقوا بنصر الله وتأييده ، فلم تصدّهم المخاوف عن الانصياع لأمر الله وحكمه ﴿ الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم . الذين قال لهم الناسُ إن الناسَ قد جمعوا لكم فاخشَوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل . فانقلبوا بنعمةٍ

من الله وفضل لم يمسسهم سوءٌ واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم ﴾ ، [آل عمران ٣/١٧٢ـ١٧٤] .

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ ، وهو يؤكد لعباده أن الأسباب التي نثرها الله في الكون إنما هي جنود لتنفيذ سلطان الله وحكمه طبقاً لما قد قضى به ورسمه في سابق علمه ، ولن تكون في يوم ما سبيلاً للتخلص من قضائه : ﴿ ما أصابَ من مصيبةٍ في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتابٍ من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير ، لكي لا تأسَوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ، والله لا يحبُّ كلَّ مختالٍ فخور ﴾ ، [الحديد ٥٧/٢٢ و٢٣] .

فتأمل في المضمون التربوي الذي تفيض به هذه الآيات ، ثم انظر إلى واقع هذا المضمون سلوكاً والتزاماً في حياة الرعيل الأول من المسلمين . لقد علموا أن الآجال محدودة ، وما يصادف الإنسان من تقلبات بين الخير والشر ، بين المنح والمحن ، كل ذلك مرسوم ومقضي به ، وعلموا أن كلاً من وعد الله ووعيده نافذ ، وهو القائل : ﴿ إن تنصروا الله ينصركم .. ﴾ ، [محمد ٤٧/٧] ، والقائل : ﴿ ونريد أن نمنَّ على الذين استُضعِفوا في الأرض ونجعلَهم أئمةً ونجعلَهمُ الوارثين ﴾ ، [القصص ٢٨/٥] . فيم الخوف والحذر ؟ وفيم التخاذل والتقاعس عن الانصياع لأمر الله وتعاليمه ؟

هذا بالإضافة إلى أنهم علموا وفهموا كيف أن القضاء والقدر لا يتعارض كل منهما مع التكليف ، ولا يستلزم أي جبر أو يزج في أي عجز ، وهو ما قد أوضحناه من قبل ، فكان في ذلك ما زادهم نشاطاً في النهوض بالتكاليف والواجبات التي حملهم الله إياها .

وانظر كيف يتجلى هذا ، في جواب أمير المؤمنين عمر لمن قال له ، وقد أعلن عزمه على عدم دخول عمواس لما قيل عن وجود طاعون فيها : « أفراراً من قضاء الله ؟ قال له : نفرّ من قضاء الله إلى قضاء الله ! » .

أي إنّ القضاء المرسوم في علم الله ، هذه الواجبات التي كلفنا بها ، وهذا الاختيار الذي متعنا به ، ومن قضائه انصياعنا لها بالالتزام والتنفيذ .

وليس بين الإنسان وبين أن يصبح طاقة تتفجر بالخوارق وتحقق ما قد تعجز عن تحقيقه الأمم ، سوى أن يدرك حقيقة القضاء الإلهي ثم يتحقق بمعانيه وثماره التربوية هذه .

وهذا هو فرق ما بين المسلمين اليوم ، والمسلمين بالأمس .

أليس من السخافة ، بعد هذا ، بمكان ، أن يتخيل أناس من الباحثين والكاتبين ، أن عقيدة القضاء والقدر تحمل صاحبها على الدّعة

والتواكل ، وتقصيه عن الاشتراك مع الآخرين في مجالات الأنشطة الإنسانية والحضارية ، ثم أن يجعلوا من أخيلتهم هذه حقيقة يفرضونها على التاريخ الإسلامي الأغرّ ؟!

أليس من السخف بمكان أن يأتي من يحاول دفن الحقائق الواقعة المرئية والمثيرة للإعجاب إلى درجة العجب والذهول ، في قبور مظلمة من الأخيلة الوهمية التي لا وجود لها إلا في أذهان أصحابها ؟!..

أفبدافع من الدّعة والتواكل مسح المسلمون مجاهل إفريقية وانتهوا بانتصاراتهم إلى قمّ الأطلسي ؟ وهل بدافع من هذه الدّعة ذاتها ، أقاموا حضارة إسلامية إنسانية متألقة ، على أطلال الحضارتين الفارسية والرومانية ؟ وهل تحت سلطان هذه الدعة أو التواكل ذاته أرسل خالد بن الوليد إلى دهاقنة الرومان يقول لهم : « لقد جئتكم بأناس يحبون الموت كما تحبون شرب الخمر » ؟!

وبعد فإن سوء فهم القضاء شيء ، وفهمه على حقيقته ثم الاصطباغ التربوي به شيء آخر .

وإنما بلاء بعض المسلمين اليوم ، في أنهم يتصورونه طبق أوهام زائفة شتى ، ثم يفرضون أوهامهم مع مفرزاتها على التاريخ الإسلامي وأبطاله ، بل يفرضونها على بنيان العقيدة الإسلامية من حيث هو .

كيف يمارس الإنسان حريته
في ظلّ عبوديته لله ؟

لعلّ من الغريب ، بل من المستبعد ، في أذهان كثير من الناس ، أن تكون مشاعر العبودية حصناً وأداة حماية لمعنى الحرية ، وعوناً لممارستها على خير وجه .

والحق أنه لشيء غريب ومستبعد فعلاً ، عندما تكون مشاعر العبودية هذه لغير الله عزّ وجلّ . إذ لا بدّ لهذه المشاعر أن تتربص بالحرية إلى أن تتغلب عليها ، أو أن تتربص الحرية بمشاعر العبودية لتتغلب هي عليها ، أو أن يتربص كل منهما بالآخر لينشب بينهما خصام مستمر تزهق من خلاله القوى وتذوب المكتسبات والطاقات ، وتذهب الإنسانية بكل مقوماتها ضحية الشعورين المتقاومين .

ذلك لأن استعباداً يكون الإنسان مصدراً له ، لا بدّ أن يأتي على مستوى واحد من واقع الحرية التي هي مطلب أصيل للإنسان ذاته ، ونتيجة ذلك أن يتقارعا ويتصادما ، ونتيجة هذه النتيجة أن يستمر هذا

التقارع والتصادم ، أو أن يسقط الضعيف منهما تحت ضربات القوي .
وأخفّ هاتين النتيجتين من المرارة والسوء بمكان .

ولا أتصور أن في الناس من يرتاب في هذه الحقيقة .

ولعلّ من أبرز مظاهرها وآثارها ما نعلمه جميعاً من أن سائر المذاهب الإنسانية الوضعية ، من فلسفية واجتماعية وأخلاقية ، قد أخفقت قديماً وحديثاً ، في ضبط سلوك المجتمعات وتوجيهها إلى ما هو الأليق والأصلح .

فقد واجهت هذه المذاهب ـ على الرغم مما ظهر عليها من سيما الغيرة على الإنسان في كل من شخصه ومصالحه ـ المقاومة والتسفيه ، ولم تسعد بشيء من الانصياع والرضا الحقيقيين . وكانت العاقبة إحدى النتائج التالية :

إما أن يسود المذهب بالقوة والإجبار ، وإما أن يتغلب الطموح إلى الحرية المطلقة واللاقيد ، وإما أن يستمر العراك بين الطرفين إلى ما شاء الله .

وقد تمثلت سيادة المذهب القوي في النظم الاستبدادية قديماً وحديثاً . وتمثلت سيادة النزعة إلى الحرية واللاقيد في النظم الغربية الديمقراطية . وتمثلت سيادة العراك والتهارج في المجتمعات المتخلفة التي

كانت ولا تزال تتخاصم ويأكل بعضها بعضاً . وقد أخفقت هذه النتائج كلها في تحقيق الخير للإنسان ، وتجلّى ذلك بما لا يقبل الريب .

والسّر في هذا الإخفاق أن أصحاب هذه المذاهب ، لا تتمتع شخصياتهم بأي امتياز أو خصيصة ، لا توجد في شخصيات الآخرين بحيث تجعل لمذاهبهم سطوة ذاتية على الآخرين . إذ إنهم جميعاً في صفة الإنسانية سواء .

ومن ثم فإن لعلماء الاجتماع أو الفلسفة أو الأخلاق ، أو أصحاب المذاهب الفلسفية أن يطرحوا مذاهبهم بحثاً عن السلوك الأفضل أو الحياة المثلى ، إلا أن الحرية التي يتمتع بها الآخرون تدعوهم ، بل تلحّ عليهم أن يطرحوا هم أيضاً بدورهم ما يرونه من وجهة نظرهم ، أنه الحق الذي لا بديل عنه ، أو أنه السبيل الأمثل إلى الحياة المثلى . ويمتد من ذلك جدل متطاول لا نهاية له .

ومن شأن الإنسان أن يستجيب في مثل هذه الحال ، للتوجيه المنبثق عن ذاته وكيانه أكثر من أن يصغي بالقبول إلى النصائح التي تقبل إليه ممن حوله من أنداده . ذلك لأنه ميال دائماً بحكم الفطرة إلى الإمعان في تحقيق ذاته ، وإلى مخالفة ، بل ربما محاربة كل ما قد يتصور أنه يسعى به إلى العكس ، أي إلى الانتقاص من ذاتيته ، وكأن صوتاً يصرخ في أعماق هذه الفطرة الإنسانية قائلاً : منذا الذي يملك أن

ينتقص شيئاً من ذاتيتي أو أن يضيّق عليّ من مساحة حريتها ورغباتها ببرهان من مواعظه وإرشاداته ، وبالحديث المكرر عن القيم التي يبتدعها وعن ضرورة التقيد بها ؟

وكم نبّه المربي الفرنسي (جان جاك روسو) إلى هذه الحقيقة ، وعبّر عنها من خلالها عن مشكلة المشاكل في حياة المربين وعلماء الأخلاق والاجتماع[1]

فمن هنا بقيت فلسفة الفلاسفة ، ونصح علماء الأخلاق والاجتماع مجرد أحاديث تكتب وتروى ، وتناقش أو تقرّظ . وبقي الناس كما هم ، لا يتقيدون منها بأي قيد ، ولا يستجيبون إلا لحكم أهوائهم وما تمليه عليهم من القناعات والرغبات .

فإن رأيت من تقيد بشيء من تعاليم أولئك الناس ، فإنما يكون ذلك تحت سياط القسر والإرغام ، وهو مع ذلك لن يستمرّ إلا إلى حين .

☆ ☆ ☆

أما عندما تنبثق مشاعر العبودية في النفس لله عزّ وجلّ لا لأي كائن آخر ، فإن الأمر يختلف اختلافاً كبيراً ، بل يتحول الأمر في هذه الحال إلى النقيض .

---

(١) اقرأ فصل (اعترافات كاهن سافوا) من كتاب (إميل) لجان جاك روسو .

ذلك لأن الإسلام لا يتجه إلى الناس كشأن المذاهب الوضعية التي أسلفنا الحديث عنها ، بل يبدأ عمله بالتوجه إلى فكر الإنسان يخبره بجملة من الحقائق والوقائع لا أكثر ، تتعلق بذاته وقصة وجوده والكون المحيط به ، ووجود خالق واحد له وللعالم كله . فإذا ما تنبه إلى هذه الحقيقة وصدّق بها واستولت بسلطانها على مشاعره ، كان ذلك إيذاناً له بأن يعيد النظر إلى ما كان قد وعاه وتصوره من أمر نفسه ، وبأن يبدأ فيتعرف على هويته من جديد ، وذلك على ضوء الواقع الذي أدركه واستيقنه بعد تأمل وبحث .

وسيدعوه هذا اليقين ، بلا ريب ، إلى أن يوطن نفسه لتقييد حريته طبق ما تقتضيه معلوماته الجديدة عن نفسه وعن مولاه وخالقه .

بعد هذه المرحلة التأسيسية الهامة ، يقدم الإسلام للإنسان صفحة الإرشادات والتعليمات السلوكية ، منبثقة عن واقعه الذي كشفه له ونبّهه إليه ، فصدّقه واصطبغ به كل من شعوره ووجدانه . فما أيسر عليه ، بعد هذا ، أن ينصاع لتلك التعاليم والإرشادات ، وما أبعد أن تقف حريته لها بالمرصاد . كيف وقد تقيدت هي ذاتها بسلطان ذلك الواقع وخضعت لمقتضاه وضروراته أتم الخضوع .

إنه لمن كان يمارس إلى الأمس القريب حريته في تناول كل

ما تهفو نفسه أو لا تهفو نفسه إليه ، من أنواع الطعام والشراب ، ثم اكتشف ـ بما لا يدع مجالاً للشك ـ أنه يعاني من مرض يقتضيه الاحتماء عن بعض تلك الأطعمة ، وعن بعض التصرفات . لا ريب أنه يجد نفسه أمام شعور ذاتي داخل كيانه يحمله على التقيد بمقتضيات تلك الحمية . وبوسعك أن تلاحظ كيف أن هذا الشعور يمتزج مع نوازع حريته امتزاجاً تاماً ، بحيث ينعقد صلح حقيقي بينهما . ومن ثم فهو يندفع إلى ضبط حريته هذه بمقتضى ما يمليه عليه شعوره الداخلي ، أي بقناعة بل بسعادة تامة . ذلك لأنه ينقاد إلى حوافز منبثقة من أعماق كيانه ولا ينساق لسلطة خارجية تتجه إليه من كائن أو بشر مثله .

فمن هنا كان سلطان الإسلام ، فيا يأمر به وينهى عنه نافذاً في حق المسلم بكل طواعية وسعادة ، على حين بقيت محاولات الآخرين مجرد مساع نظرية ، ليس لها أي سبيل إلى مثل هذه الطمأنينة والرضى .

وهذا هو السّر في أن القرآن يبدأ مع الإنسان حديثاً طويلاً عن ذاته ومصدره ومآله ، قبل أن يوجهه إلى القيام بأي من الواجبات أو أن يحمّله شيئاً من التبعات . إذ من الواضح أن خضوعه لها لا يمكن أن يتم بطواعية ورضاً إلا إذا اكتشف ذاته أولاً ، وأدرك أنها قائمة على صفات وسنن تنسجم الانسجام التام مع النهوض بتلك الواجبات .

لا جرم أن معرفة الإنسان ذاته بدقة ، هي السبيل الذي لا بديل عنه لخضوعه الذاتي والطوعي ، للمبادئ والأحكام السلوكية التي يخاطب بها .

ولنتأمل في طائفة من الآيات القرآنية التي لا تتضمن أكثر من تعريف للإنسان بهويته وتنبيه له إلى مظاهر عبوديته ، وتحذير له من الاغترار بالصور الوهمية التي قد تخدعه عن هذه الحقيقة :

﴿ فلينظرِ الإنسان ممّ خُلق ، خلق من ماءٍ دافقٍ ، يخرج من بين الصّلب والترائب ، إنه على رجعه لقادرٌ ﴾ ، [الطارق٨٦/٥-٨] .

﴿ قُتِل الإنسان ما أكفره ، من أي شيء خلقه ، من نطفةٍ خلقه فقدّرهُ ، ثمَّ السبيلَ يسّره ، ثم أماته فأقبره ، ثم إذا شاء أنشرَهَ ﴾ ، [عبس ٨٠/١٧-٢٢] .

- ﴿ ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ، إذ يتلقّى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيدٌ ، ما يلفظ من قولٍ إلا لديهِ رقيبٌ عتيدٌ ﴾ ، [ق٥٠/١٦-١٨] .

- ﴿ الله الذي خلقكم من ضعفٍ ثم جعل من بعد ضعفٍ قوةً ، ثمّ جعل من بعد قوةٍ ضعفاً وشيبةً ﴾ ، [الروم٣٠/٥٤] .

ـ ﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراءُ إلى اللهِ واللهُ هو الغنيُّ الحميدُ . إن يشأ يـذهبكم ويـأتِ بخلقٍ جـديـدٍ . ومـا ذلـك على الله بعـزيـزٍ ﴾ ، [فاطر٣٥/١٥ـ١٧] .

ـ ﴿ سواءٌ منكم من أسرّ القـولَ ومن جهر بـه ، ومن هـو مستخفٍ بالليل وساربٌ بالنهار ﴾ ، [الرعد١٣/١٠] .

فتصور إصغاءك إلى هذه البيانات الإلهية ، بعد أن استقرّ لـديـك اليقين بـالله وبرسلـه ، وبـأن هـذا القرآن كـلام الله الموجـه إليـك وإلى أمثالك من النـاس . وتـأمل فيما تحـدثـه في نفسـك ، في مجـال اكتشـاف الذات ومعرفة حقيقة الهوية الإنسانية .

ألا ترى كيف يذيب هذا البيان عوامل الهياج والتمرد الناميين من مشاعر الحريـة والطمـوح إليهـا ، بين جـوانحـك ، وكيف ينتقص من أطراف حريتك هذه ويحدّ من طموحاتها إلى القدر الذي يتفق مع ما قـد يمليه عليك هذا البيان الإلهي ؟

وأهم من هذا أن هذا الحدّ أو الانتقـاص لا يهجم عليـك من الخـارج قهراً ، كما تهجم عليـك جـائحـة مـا ، أقبلت إليـك من إحـدى عـوادي الطبيعة أو بيد أحد الظلاّم . بل هو ينبع من إحساسـك ذاتـه ، ويمتزج

بمشاعر حريتك في تآلف وانسجام . فكأنك تمارس ، من خلال تقيدك والتزامك ، رغائبك الحقيقية ذاتها .

ومعنى هذا أنك ، بعد هذا الإيمان بالله ، والإصغاء إلى بيانه هذا ، ستحمل نفسك ، برغبة ذاتية على الابتعاد عن الوقوع في أيّ من غوائل القدرة التي تتمتع بها ، فلا تستعملها في ظلم أو طغيان أو أي إساءة إلى الآخرين . ولا تحرفك نشوة المعارف والعلوم التي اكتسبتها إلى أي سعي للإضرار بغيرك ، ولا تترك مشاعر أنانيتك تصعد بك إلى سدّة الكبرياء والتعالي فوق واقع عبوديتك .

ذلك لأن هذا البيان الرباني الذي أصغيت إليه ، نبهك إلى أنك لست المالك الحقيقي لشيء من قدراتك وعلومك وما ترى أنه من اختصاصك . بل إن هذه القدرات ليست أكثر من أمانة استُودِعتَها إلى حين ، وستُستَردُّ منك عما قريب ، وسيحاسبك الله حساباً عسيراً على أيّ إساءة أو تعسّف في استخدامها ، اللهم إلا إن شاء أن يصفح عنك . إذ هو يفعل بك ما يشاء .

وهكذا فإن المهمة الأساسية للإسلام ، تتلخص في أنه يبصّر الإنسان أولاً بهويته ويطلعه على حقيقة ذاته ، ثم يدعوه إلى أن يكون في سلوكه الشخصي وعلاقاته مع الآخرين ، منسجماً مع مقتضى هويته هذه .

ومن أبرز الآثار الاجتماعية لهذه المهمة التي ينفرد بها الإسلام ما يحققه من توازن بين طبقات الناس وفئاتهم ، ولاحظ أنني أقول (توازن) ولا أقول (تساوٍ) ، فالتفاوت قائم ، ولا بدّ أن يظل قائماً . وإنما المطلوب تحقيق التوازن الاجتماعي القائم على محور العدل والمستوى الإنساني الواحد .

فهو ينزل بالمتألهين والمتكبرين من عليساء جبروتهم ليقفوا على صعيد الإنسانية العامة مع أمثالهم من الناس ، ويرتفع بالدهماء والمستضعفين ، بالمقابل ، عن مناخ الذل والهوان المتلبس بهم ، ليتلاقوا مع إخوانهم أولئك على صعيد الإنسانية العامة ذاتها ، وهكذا يظلهم جميعاً في مناخ واحد رواق العبودية لله عزّ وجلّ ، ويتجلى في تلاقيهم هذا معنى قول رسول الله ﷺ : « ... وكونوا عباد الله إخواناً »[1] .

وواضح أنه من البعيد جداً تحقق شيء من هذا التوازن ، إلا بحراسة صارمة تتمثل في يقين الفئتين بأنهم جميعاً عبيد مملوكون لله عزّ وجلّ ، وأنهم مستأمنون - كما قلنا - على ما متعهم الله به من قدرات وملكات ، ليستعينوا بها في عمارة الأرض وتسخير الكون ، وبأنهم مبعوثون من بعد الموت ليوم عظيم ينادي فيه منادي الحق جلّ جلاله :

(١) الحديث متفق عليه من رواية أبي هريرة . وأوله : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تباغضوا ، وكونوا عباد الله إخواناً » .

﴿ اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريعُ الحساب ﴾ ، [غافر ١٧/٤٠] .

☆ ☆ ☆

ولعلّ من الخير أن ألفت نظرك إلى الجسر الخفي الذي يصل ما بين البيان الإخباري الذي يخاطب الله به عباده على سبيل الكشف والإعلام ، والشريعة التي يرسمها لهم على سبيل التوجيه والإلزام .

إن العرض الإخباري يتلخص في بيان أن الله عز وجل شاء أن يجعل الإنسان محور المكونات المختلفة التي تطوف من حوله ، وأن يوليه السيادة عليها ، فجعل معظم المكوّنات التي حوله مسخَّرة لرغبته ، قائمة بخدمته ، ثم وكل إليه بمقتضى ذلك عمارة الأرض بمعناها الحضاري العام ، فقال مخاطباً المجتمع الإنساني :

﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾ [هود ٦١/١١] . أي كلفكم بعمارتها .

وكان من مستلزمات هذا التسخير والمهمة التي وكلت إليه ، أن يجهزه الله بالإمكانات الخاصة التي تيسر له السبيل للنهوض بهذه المهمة ، والتي تمكنه من إدارة شأن هذه الأرض على الوجه المطلوب ، كالعقل وما يتفرع عنه من العلوم والمعارف المختلفة ، وكالقوة وما يتبعها من

القهر والسلطان ، وكالأنانية وما يتبعهما من النزوع إلى الأثرة والملك .. إلخ .

ومن الواضح أن هذه الصفات والقدرات التي جهز الله بها الإنسان تعدّ أسلحة ، والسلاح دائماً قوة في يد صاحبها ، فهو يملك أن يجعل منها أداة إفساد وتدمير ، كما يملك أن يجعل منها أداة إصلاح وتعمير[1] .

أجل ، فإن هذه الصفات التي جهز الله بها الإنسان ، من الخطورة بمكان . إذ هي في جوهرها من بعض صفات الربوبية وإنما متع الله الإنسان منها بفيوضات يسيرة جداً ، ليستعين بها في تحقيق الوظيفة القدسية التي كلفه الله بها .

فمن أجل ذلك ، لابدّ أن تبعث هذه الصفات في كيان الإنسان نشوة كالتي تبعثها الخمرة في رأس شاربها ، وأن تنزع به إلى شيء من معاني

(١) ولذا فإننا نقرر أنه ليس في الصفات التي جهز الله الإنسان بها مايحكم عليه بأنه سيئ بحدّ ذاته . بل كل منها محمود ومفيد إن انضبط بالحدود التي رسمها الشارع . فلولا قدر من الأنانية يتمتع بها الإنسان ، لما سعى إلى تحقيق ذاته ورعايتها في نطاق المهمة التي كلف بها .. ولولا قدر من حب الملك والسيطرة لديه ، لما وجد مايحمله على رعاية وطن أو حماية دار أو عقار . ولولا قدر من الشح لما تزايد في يده مال .. وإنما تنشأ الأخلاق الجيدة من المزيج المعتدل الذي يتألف من كل خلقين متقابلين . وهذا المزيج المعتدل لا يتم إلا باتباع وصفة الشرع الإسلامي وهديه

الأنانية والكبرياء . ومن ثم فما أكثر ما ينسى الإنسان ، في غمار هذه النشوة ، إذ يستسلم لها ، واقع عبوديته ، فيتجاوز حدود بشريته وضعفه ، ويتصادم هو وأمثاله في ذلك ، في صراع دائب ، ويشيع بينهم التسابق والتنافس ، لا على بناء الحياة ومقوماتها ، بل على الطغيان وأسبابه .

من هنا ، كانت الحاجة ماسة إلى تبصرة سليمة ودقيقة بحقيقة هذه الصفات وخطورتها ، ومدى ضرورتها في الوقت ذاته . وبالطريقة السليمة التي يجب عليه أن يتعامل مع هذه الصفات على أساسها .

أجل ، فلقد كان الإنسان بحاجة ماسة إلى معرفة هذا كله ، كي يتاح له أن يأخذ حذره من غوائل هذه الصفات ، ولكي يعلم كيف يستعمل هذه الأسلحة من حدّها المفيد ، وكيف يتقي حدّها المفسد بل المهلك . بل هو بحاجة إلى علاج يتعهد به نفسه كي يكسبه مناعة ضدّ ما قد تبعثه فيه تلك الصفات من النشوة والسكر ، حتى يظل مهيمناً عليها ولا يستخذي فتطوح به في أودية الهلاك .

وتأمل كيف عبّر البيان الإلهي ، من أجل هذا كله ، عن هذه الصفات بكلمة الأمانة ، وكيف نوّه بخطورتها وصعوبة التحكم بها والقدرة

على التحرر من غوائلها ، تأمل هذا كله وانظر كيف يتجلى في قوله عز وجل :

﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ﴾ [الأحزاب ٧٢/٣٣] .

إنك لتلاحظ أن كلمة (الأمانة) هذه ، تعني أن هذه الصفات والطاقات التي قد يتباهى بها الإنسان ، ليست نابعة من كيانه ، بل هي فيوضات من صفات الله عز وجل أمدّه ومتّعه بها . ومن ثم فإن عليه أن يكون أميناً على استعمالها بالوجه المطلوب ، وطبقاً للتعاليم التي ترد إليه .

وإنما تأتي هذه التعاليم والتوجيهات ، من خلال الوحي الرباني ، الذي تتابع منذ فجر الحياة الإنسانية ، المتمثل في نشأة آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام ، إلى بعثة خاتم الرسل والأنبياء سيدنا محمد ﷺ .

فهذا هو الجسر الخفي الذي يصل ما بين البيان الإخباري عن قصة الكون والحياة والتعاليم الإرشادية لكيفية التعامل مع الكون والحياة ، وكيفية استعمال الملكات والطاقات التي ائتمنه الله عليها .

وذلك أن تعلم أن الوحي الرباني الذي أفضنا في بيانه وتحليله في الحلقة الأولى من هذه السلسلة ، لا يتضمن - على كثرة ما تضمنه من الأخبار والتعليمات - أكثر من تبصير الإنسان بالطريقة المثلى التي يجب أن يمارس بها أمانة الطاقات والصفات التي ركبت في كيانه ، وبالعلاج الواقي من الوقوع في سكرها والتطوح بنشوتها .

وإذا قلنا (الدين) فهذا هو مضمونه منذ أقدم العصور إلى هذا اليوم ، وهذا هو المحور الذي يدور عليه ، والهدف الذي ينتهي إليه .

إنّ هذا الدين لم يكن يوماً ما اختراع أمة من الناس ، ولا نتاج مجتمع من المجتمعات ، ولا فكرة فرضها حاكم أو سلطان ، وإنما كان وحياً من لدن خالق هذا الكون وقيّومه ، إلى الصفوه المختارة من خليقته .

وهذا المضمون الذي جاء به (الدين الحق) شيء منطقي يقتضيه العقل السليم بعد اليقين بوجود الخالق . ألم يوظف هذا الخالق عباده في استخدام ما سخره لهم من المكونات وما جهزهم به من الطاقات في عمارة الأرض بمعناها الحضاري العام ؟ إذن فقد كان لا بدّ أن يزودهم بصفحة الإرشادات والتعليمات المتضمنة السبيل الأمثل لاستخدام تلك الأجهزة الكونية المعقدة ، والطريقة السليمة لتسليط ملكاتهم وقدراتهم عليها ، بحيث لا يرتدّ إليهم في سعيهم هذا شيء من المخاطر والأضرار .

وهذا شيء منطقي وطبيعي في حياة الناس وتعاملهم بعضهم مع بعض .

أوليس هذا ما يعمد إليه ـ ولله المثل الأعلى ـ صاحب أيّ معمل عندما يبدع جهازاً جديداً مفيداً في حقل الخدمات الإنسانية ؟ إنه لا يصدّره ـ كما نعلم جميعاً ـ إلى الناس إلا ومعه صفحة الإرشادات الدقيقة التي تبيّن كيفية استعماله وسبل صيانته . بل المعروف أن مشتريه لا يستعمله إلا بعد أن يعكف على تلك الصفحة أو الكراس ، فيفهم مافيه على وجهه ، ثم يمضي في الأخذ بتلك التعاليم خلال استعماله لذلك الجهاز والاهتمام بصيانته .

فإذا كان هذا معروفاً وثابتاً ، فإن مما لا ريب فيه أنك لن تجد جهازاً وضع بين يدي الإنسان أدق وأعقد من هذا الجهاز الكوني الكبير الذي وضع تحت سلطانه وسخّر لقدراته .

إذن فإن من عظيم حكمة الله تعالى ورحمته بعباده أن يقرن هذا التسخير الكوني للإنسان بكراس[1] التعريف بهذا الكون ، ثم التبصير بكيفية استخدامه والاستفادة منه .

---

(١) كلمة (الكراس) هذه ، أجزت لنفسي استعمالها على سبيل المشاكلة لتجسيد المقارنة بين الصورتين أو الحالتين ، وواضح أنني إنما أعني بهذه الكلمة كتاب الله عزّ وجلّ .

ترى لماذا يدرك الإنسان قيمة هذا الكراس (الكاتالوك) وأهميته ، ويسرع إلى دراسته والتقيد به بصدد استعماله للأجهزة الصغيرة المتداولة ، ثم لا يدرك كثير منهم قيمة هذا (الكراس) ذاته عندما يأتي مقروناً مع هذا الجهاز الكوني الكبير ؟

أما إنها لمفارقة عجيبة لا مبرّر لها !..

ويزداد العجب ، عندما نجد أنفسنا أمام المنبهات الكثيرة من خالق الكون إلى ضرورة الرجوع إلى صفحة هذه التعريفات والتعليمات وضرورة العكوف على فهمها ثم الاهتمام بتطبيقها في نطاق التعامل مع الكون والإنسان والحياة ، ثم نجد من حولنا من لا يصغي إلى المنبهات ، ويعرض عن صفحة التعليمات !!..

تأمل طائفة من هذه المنبهات الكثيرة :

ـ ﴿ قلنا اهبطوا منها ، فإمّا يأتينّكم مني هدىً ، فمن اتّبع هداي فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ﴾ ، [البقرة ٣٨/٢] .

ـ ﴿ يا بني آدم إما يأتينّكم رسلٌ منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتّقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ ، [الأعراف ٣٥/٧] .

ـ ﴿ قد جاءكم من الله نورٌ وكتابٌ مبينٌ ، يهدي به الله من اتّبع

رضوانه سُبُل السلام ، ويخرجهم من الظُّلماتِ إلى النُّور بإذنه ويهديهم إلى صراطٍ مستقيم ﴾ ، [المائدة ١٥/٥ و١٦] .

أما الذين أصغوا إلى هذه التعليات وأخذوا بها كما أرشدهم وعلمهم الله عزّ وجلّ ، فقد أسعدوا بذلك أنفسهم وأسعدوا مجتمعاتهم ، وها هي ذي معالم تلك السعادة بارزة جلية إلى اليوم ، نقرأ عنها ونعتبر بها ، ونأخذ الدروس منها .

وأما الذين آثروا الإعراض ، قديماً أو حديثاً ، فها هي ذي مجتمعاتهم قد شقيت بهم وشقوا بها ، ومجتمعات الغرب اليوم أبرز نموذج لها ، على أن المجتمعات الإسلامية التي ليس لها من الإسلام حظ إلا في اسمه أو بعض شعاراته ومظاهره ، ليست أسعد حالاً منها .

☆ ☆ ☆

إن النتيجة لكل ماذكرناه تتمثل في الخلاصة التالية :

بخضوع الإنسان لواقع عبوديته لله ، يصغي إلى صفحة التعليات التي يخاطبه بها الله عزّ وجلّ ، ويتلقاها بالثقة والقبول ، ويتخذ منها النظام الذي يتعامل بوفقه مع هذه الحياة ، والسياج الذي يحمي حريته الشخصية من الطُّغاة والمستكبرين والمستغلين .

وبفضل الحرية التي متعه الله بها ، يمارس بكرامة حياته الفردية والاجتماعية ، وينهض بوظيفته في استخدام ما قد سخر له من المكونات ، وتجنيدها للحضارة والعمران .

وهكذا يمارس الإنسان المسلم حريته ، في ظل عبوديته لله عزّ جلّ .

مشكلات الحرية

وموقف الإسلام منها

هذا الذي تم إيضاحه في الفصول الثلاثة الماضية ، يترك وراءه سلسلة من المشكلات في أذهان كثير من الناس . يبرز معظمها على صعيد الأنشطة المتجهة إلى (إقامة المجتمع الإسلامي)[1] .

لعل من أبرز هذه المشكلات وأهمها تلك التي تفرض نفسها خلال الأسئلة التالية : ما موقفُ الإسلام من حرية التعبير ؟ وأين هي الحرية الشخصية أمام وجوب قتل المرتد ؟ وهل يتسع مبدأ الشورى في الإسلام لما اتسعت له النظم الديمقراطية من إعطاء الشرعية للفئات والأحزاب المعارضة ؟ ونظام الشورى نفسه في الإسلام ، أيلزم الحاكم باتباع رأي مجلس الشورى أو أكثريته ، أم الحاكم حرّ في أن يتبع أو لا يتبع ؟

(١) هذا هو التعبير الشائع على ألسن كثير من رجال الدعوة الإسلامية اليوم . وهو تعبير يحمل دلالة ظاهرة على أن عمل الدعوة إلى الله لم يعد عند هؤلاء الناس ، كما كان ، إرشاداً للتائهين وتعليماً للجاهلين ، وتحبيباً بالإسلام إلى القلوب ، وإنما هو اليوم معاناة سياسية ابتغاء رسم الإطار الاجتماعي والسياسي للإسلام ، وتثبيته عن طريق الحكم .

وعلى الرغم من أن الوفاء التفصيلي في الإجابة عن هذه الأسئلة يحتاج إلى مجلد كبير ، فإن من حق الإخوة الذين يهتمون بمتابعة هذه السلسلة ، ممن يبتغون الوصول إلى معرفة شاملة وصحيحة للإسلام في جملته الكلية ، أن يقفوا على موجز وافٍ لأحكام هذه المسائل كلها . ولمن شاء بعد ذلك أن يتتبع تفاصيل ما يشاء منها في مظانها المعروفة .

أولاً ـ حرية إبداء الرأي :

إن الإسلام يفرق بين حرية الإنسان في أن يعبّر عن رأيه الذي هو مقتنع به ، وبين حريته في أن يوجه الناس ويدعوهم إلى رأيه هذا .

أما أن يتبنى الإنسان رأياً له ويملك التعبير عنه ، فهذا ما يقرّ الإسلام له به ، ولا يحجر عليه في ذلك قط ، بقطع النظر عما قد يستجره يوم القيامة من ثواب أو عقاب .

ولولا أن المسلمين قد تعاملوا ، فعلاً ، في صدر الإسلام ، مع هذا الحكم لما نشأت الفرق المبتدعة ولما راج سوقها . وإنما قوبلت آراء هذه الفرق بالحوار والنقاش ، وعندما خبت جذوتها وكسدت سوقها ، كان الفضل في ذلك للحوار والنقاش والجدل الدائب بين أئمة هذه الفرق وعلماء السّنة والجماعة ، ولم يسجل التاريخ الإسلامي أي سبب آخر لذلك .

وفي المدينة المنورة أثناء حياة رسول الله ﷺ ، حيث نشأت أول دار إسلام ، بل أول دولة إسلامية ، كان اليهود يعيشون مع المسلمين أحراراً في التعبير عن عقائدهم وآرائهم .

ولا فرق في هذا بين رأي وآخر ، فالإنسان يملك على كل أن يعبّر عن رأيه المتفق مع الإسلام أو المخالف له ، وإنما يفرض الإسلام على المسلمين مناقشته ومحاورته فيما هو مخالف لشيء من عقائد الإسلام ومبادئه .

هذا فيما لا يصل بصاحبه إلى الردّة والخروج عن الإسلام ، فإن وصل إلى هذا الحدّ ، كان له حكم آخر ، سنذكره فيما بعد .

ولقد ظهرت في أيام الخلافة الراشدة آراء شاذة ، فلم تقاوم من قبل الخلفاء إلا بالحوار والنقاش ، لعلّ من أبرزها وأخطرها آراء الخوارج . ولقد كان موقف سيدنا علي منها موقف المجادل الذي يقارع الرأي الباطل بالرأي السديد مؤيداً بالأدلة والبراهين ، وتاريخ سيدنا علي مع الخوارج يحفل بصور رائعة لهذه المساجلات والمناقشات . ولم يكن قتاله لهم من بعد لأنهم لم ينصاعوا لرأيه ، ولكن لأنهم أصرّوا على أن يجمعوا على حربه .

وأمّا أن يتبنى الإنسان عقيدة أو رأياً ، ولا يقف عند حدود

الحرية في التعبير عن رأيه ، بل يتجاوز ذلك إلى ترويجه ودعوة الناس إليه ، فلا ريب أن ذلك محظور شرعاً بالنسبة للآراء المتفق على مخالفتها لعقائد الإسلام أو لشيء من مبادئه وأحكامه .

أمّا الآراء والأفكار الاجتهادية التي تحتمل الوجهين ، فلا خطر في الدعوة إليها ، بل لا يجوز كما قال الإمام الغزالي ، التصدي لها أو لدعاتها بأي تضييق أو منع[1] .

ونعود إلى الأفكار والعقائد المتفق على مخالفتها للإسلام ، فنقول : إن على القائمين بالأمر منع أي دعوة إليها أو ترويج لها ، اتباعاً لصريح أمر الله تعالى في كتابه إذ يقول : ﴿ وتعاونوا على البرّ والتّقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ، [المائدة ٥/٢] ، وإذ يقول : ﴿ ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ ، [آل عمران ٣/١٠٤] .

ولا ريب أن الدعوة إلى الأفكار أو العقائد المخالفة للإسلام ، من قبيل الإثم الذي حذرت من السكوت عليه الآية الأولى ، والمنكر الذي حذرت من السكوت عليه الآية الثانية .

---

(١) إحياء علوم الدين ٢/٣٢٥ ط التجارية .

ولاحظ أننا لا نتحدث هنا عن حكم الدعوة إلى هذه الأفكار في حق مروّجيها ، فهم مرتكبون في ذلك منكراً يعرضهم لعقاب الله بدون ريب ، ولكنا نتحدث عن واجب القادة والمسؤولين عندما يجدون من يفعل ذلك .

والفرق في هذا بين نظام المجتمع الإسلامي وأنظمة المجتمعات الغربية ، أن نظام المجتمع الإسلامي قائم في جملته على الإذعان بحقيقة عبودية الإنسان لله والخضوع لأوامره وسلطانه . فبين هذا المجتمع والخالق الأوحد عزّ وجلّ ما يشبه عقد الإذعان الذي لا بدّ من الوفاء به ، أما أنظمة المجتمعات الغربية فقائمة على التحلل من هذا العقد . من خلال إعلان العلمانية أو إعلان التعامل مع الحرية المطلقة .

ولكل أن يفي بالعقد الذي التزمه ، أي ليس مقبولاً قط في ميزان المنطق ، أن يُحمل مجتمع ما على التنكر للعقد الذي في عنقه ، وعلى التحرر من مقتضياته ومسؤولياته .

ونحن عندما ننكر انغماس المجتمعات الغربية في هذا اليم المتلاطم من الحريات الآسنة ، إنما نهيب بقادتها أن يعيدوا النظر أولاً بالعقد الذي أبرموه بينهم وبين سلطان هذه الحرية الزائفة ، وأن يستبدلوا به عقداً بينهم وبين خالقهم ومالكهم وهو الله عزّ وجلّ .

وإذا جاء من ينكر علينا تضييق سبل الحرية على من يريد أن يضيف إلى أفكاره الباطلة التي لا نمنعه من التعبير عنها ، توجيه الناس إلى هذه الأفكار وحملهم عليها ـ أقول : إذا جاء من ينكر علينا هذا التضييق من سبل الحرية ، فإن عليه أن يقنعنا قبل ذلك بضرورة إعادة النظر في العقد الرضائي الذي أبرمناه مع خالقنا ومالكنا عزّ وجلّ . أما أن تظل مسؤوليته قائمة في أعناقنا ، وندعى مع ذلك إلى خيانة العقد وعدم الوفاء به ، فإن أجلى المبادئ الإنسانية تنكر ذلك أيما إنكار .

وهذا الكلام الواضح الذي قلناه ، هو ذاته الجواب عمن قد يسأل : فلماذا لا تمنعون المسلمين من دعوة الناس إلى الأفكار والعقائد الإسلامية ، كما تمنعون الآخرين من ممارسة الدعوة إلى الأفكار الأخرى ؟

إننا إنما نتحرك في كل الأحوال مع مقتضيات العقد الساري بين المجتمع الإسلامي وبين مالك الكون كله وهو الله عزّ وجلّ .

ثانياً ـ هل للمرتدّ أن يتمتع بالحرية ؟

قبل كل شيء يجب أن نتبين الفرق بين المرتدّ والكافر الأصلي ، وأثر هذا الفرق في التفريق بينهما في الحكم .

إن الكافر الأصلي هو ذاك الذي نشأ على عقيدة غير إسلامية ورثها أو تخيرها وتعامل معها ، وقد علمنا أن هذا الإنسان لا يجبر على خلاف

مـا يعتقـد ، وهو مكلـوءٌ ، في حـدود حيـاتـه الـدنيـا ، بحمايـة قـول الله عـزّ وجـلّ : ﴿ لاإكراه في الـدِّين قـد تبيَّن الرُّشـدُ من الغيِّ ﴾ ، [البقرة ٢٥٦/٢] .

أما المرتدّ ، فهو ذاك الـذي أعلن استنكافـه عن قبول الإسلام بعـد اعتناقه والإيمان به والخضوع له .

فكيف ينبغي أن ينظر إلى هذا الإنسان ؟

لقـد كان بوسعـه ـ لوأن شكوكاً سـاورتـه بعـد يقين أو لوأن أدلـة سلبية هجمت على عقله فأورثته إنكاراً بعد الإيمان ـ أن يحتضن شكوكـه في نفسه ، أو ينطق بها في خلواتـه أو حتى مع خـاصـة أهلـه ، ولن يجـد عندئذٍ من فد يتهدده أو يضيِّق عليه . لأن من الأحكام الكلية التي يجب على المجتمع الإسلامي أن يلتزم بها ، الأخذ بظاهر أحوال النـاس وإحـالـة سرائرهم إلى الله عزّ وجلّ .

لكنه وقد أبى أن يتعـامل مع شكوكـه أو عقـائـده الزائفـة ، فيما بينـه وبين نفسه ، بل أعلن عن شكوكـه وأفكاره الجديـدة على رؤوس الأشهـاد ، فلا شك أنه قد أعلن بذلك الحرب الفكرية على الإسلام وعقائده ، وقرر من خلال الإعلان الذي أصرّ عليه عن موقفه الجديد ، أن يصدّر شكوكه وريبه هذه إلى الآخرين بالطرق الممكنة ومهما تيسر له السبيل إلى ذلك .

إذن ينبغي أن ينظر إلى هذا الرجل على أنه قد تحول إلى عنصر حرابة . والحكم الشرعي الذي ترتب على ذلك أنه يؤتى بمثل هذا الرجل فيُسأل عن الشبهات أو الأدلة التي زلزلت إيمانه ثم قضت عليه ، والمفروض أن يبوح بها ويعلن عنها . والواجب عندئذٍ على وليّ الأمر ، مستعيناً بالعلماء ، أن يجيبه عنها ، وأن يزيل الغواشي ويحلّ المشكلات التي قد تشكل عذراً له في جحوده وارتداده ، فإن أصرّ على موقفه المعلن هذا ، على الرغم من انتهاء مشكلاته بالإجابة العلمية عنها ، استتيب تحت التهديد بالقتل ، وأعطي لذلك مهلة يقدّرها إمام المسلمين أو من يقوم مقامه ، وتتحقق التوبة المطلوبة منه بالانتهاء عن المجاهرة بكفره ، تلك المجاهرة التي لا معنى لها إلا التربُّص بإيمان الآخرين وبذل الجهود الممكنة لحملهم على الانحراف في الباطل الذي انحرف فيه .

فإن هو تحدّى الاستتابة ، وتحدّى المهلة التي أعطيها ، ومضى في موقفه المعلن هذا ، فقد تكامل عندئذٍ اليقين بأن الرجل لا يقنعه التمتع الشخصي بتبني الأفكار التي يراها ، بل هو مصرّ على أن يجعل من الناس الذين من حوله تبعاً له في الباطل الذي انتهى إليه مهما أمكنه السبيل إلى ذلك .

عندئذٍ يستقر الحكم عليه بكل موجباته ومبرراته . والحكم الذي يجب أن ينفذ في حقه هو : القتل حرابة .

هذا ما بوسعك أن تقرأه في مصادر الشريعة الإسلامية ، وكل ذلك يأتي مندرجاً في قول رسول الله ﷺ : « من بدّل دينه فاقتلوه » ، وقد جاءت السّنة العملية ، وأعمال الصحابة والخلفاء الراشدين ، تفصيلاً لهذا البيان النبوي الموجز . وإنما دوّن الفقهاء أحكام هذه المسألة على هدي ذلك كله .

المرتد إذن ، يقتل ، بعد استنفاد السُّبل التي ذكرناها ، حرابة ، لا كفراً .

وهذا ما جعل الإمام أبا حنيفة يتساءل : وهل تتأتى الحرابة من المرأة فيما لو ارتدّت ؟ ولقد انتهى به الاجتهاد إلى أن ارتداد المرأة لن يزيد على كونه كفراً في حقها . أما أن تجعل من مجاهرتها بارتدادها عن الإسلام ، وسيلة اقتحام إلى عقول الناس بالغزو والتشكيك ، فإن المرأة أعجز من أن تملك السبيل الناجح إلى ذلك . ونظراً إلى أن علّة قتل المرتد هي الحرابة ، إذن فالمرأة إذا ارتدت لا تقتل .

ولسنا هنا بصدد مناقشة رأي أبي حنيفة في أن الحرابة تتأتى أو لا تتأتى من المرأة المرتدة ، إنما القصد هو التنبيه إلى أن العلّة في قتل المرتد هي الحرابة التي يتلبس بها المرتدّ بشكل مباشر أو غير مباشر ،

وليست ، كما تتوهم المتهجمون على الشريعة الإسلامية أو المتلاعبون بأحكامها ، حجراً للحرية ولوناً من ألوان القضاء عليها .

وبوسعك أن تزداد تأكداً مما نقول ، إذا علمت أن الكافر ينبغي أن يترك وما يدين به ، حتى إذا لوحظ أنه قد تجاوز في ذلك ممارسة حريته الشخصية ، وأخذ ينشط في دعوة الناس إلى رأيه ويحاول أن يثني المؤمنين عن إيمانهم ، وجب منعه من ذلك ، فإن لم يمتنع كان لا بدّ من الضرب على يده . حيث يستوي هو والمرتدّ عندئذ في حكم واحد طبقَ ما تقتضيه السياسة الشرعية .

ثالثاً ـ حرية الأحزاب والمنظمات :

وتلك هي الترجمة الفورية لكلمة (الديمقراطية) في هذا العصر : أن يكون الناس كلهم أحراراً في ممارسة ما يروق لهم من الأنظمة السياسية ، والأحزاب الفكرية والاعتقادية ، وأن يتخذوا جميعاً سبلهم المفتحة إلى كراسيّ الحكم ومقاليده .

فما هو موقف الإسلام من ذلك ؟

يجب التفريق ، في هذا ، بين حالتين اثنتين : الحالة الأولى أن يكون المجتمع بعيداً عن نظام الإسلام وحكمه ، والمسلمون يسعون بما

يمكنهم إلى إخضاعه لنظام الإسلام وضوابطه . الحالة الثانية أن يكون المجتمع منضبطاً بالفعل بمبادئ الإسلام ونظامه بحيث يسمى بحق مجتمعاً إسلامياً .

أما في الحالة الأولى فإن البحث في هذه المسألة (مسألة حرية المنظمات والأحزاب) سابق لأوانه ، ذلك لأن السلطة التي إليها مردّ القرار في ذلك مفقودة . فهو كالبحث في إقامة الحدود وحكمها ، قبل وجود الدولة المقتنعة والملتزمة بإقامة هذه الحدود .

لذا فإن المسألة بجملتها تدخل ، والحالة هذه ، فيما تقتضيه سياسة الدعوة إلى الله والتعريف بالإسلام ، والدخول مع الناس ، كل الناس ، في محاورة لتجلية غوامضه ولإزاحة شبهاته . ولا ريب أن هذا هو السبيل الذي لا بديل عنه لإقامة المجتمع الإسلامي .

وإنما تقتضي سياسة الدعوة هذه أوسع مجال ممكن لحرية البيان والتعبير ، والدخول مع الناس في حوار قائم على المنهج القرآني القائل :

﴿ ادع إلى سبيلِ ربِّك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ ، [النحل ١٦/١٢٥] .

إذن فمصلحة الدعوة الإسلامية أن يكون مناخ الحرية هو السائد . وإذا كان من المتعذر حصر هذا المناخ لمصلحة المسلمين والداعين إلى الله

عزّ وجلّ ، فإن من الغباء بل من الحق بمكان أن يقال : فلتغلق منافذ الحرية على الجميع ، ولتتعطل أنشطة الدعوة الإسلامية السليمة حتى لا ينعم المبطلون بالحرية ويستغلوها لمآربهم .

إن المسلم الواثق من تألق البراهين الإسلامية في ساحة العقول الحرة وسريانه في أعماق الفطرة الإنسانية ، لا يبالي أن يتفتح للحرية خمسون باباً لخمسين منظمة أو حزب يتبنون أفكاراً ومذاهب شتى ، على أن يكون بينها باب واحد لحرية الدعوة إلى الله على بصيرة وسداد .

والذي لا يرى لنفسه سبيلاً مفتحةً للدعوة إلى الله ، إلاّ في مناخ صفّد فيه الآخرون كلهم بالأغلال ، ليتّسع المجال الرحب له وحده ، لاشك أنه قد أخطأ السبيل ، وتصور أن المجتمع الإسلامي إنما يتحقق من وراء جهود انقلابية وقوة عسكرية وقتل وسفك دماء ، حيث يفرض الإسلام بعد ذلك فرضاً ويحمل الناس عليه حملاً شاؤوا أم أبوا ، صدّقوا أم لم يصدّقوا !..

إنه تصور خاطئ ولا ريب ؛ فإن مقرّ الإسلام إنما هو في العقول المصدقة به أولاً ، ثم في ساحة التطبيق لأحكامه ثانياً ، والإسلام الذي يفرض بحكم انقلابي ، يذهب به حكم انقلابي مثله أو أقوى منه . والناس الذين نفرض عليهم الإسلام بالتهديد ، لن ينعموا من الإسلام بشيء من

مزاياه الدنيوية ، ولن يفوزوا بشيء من الأجر الذي ادّخره الله للمؤمنين به ، في حياتهم الأخروية . فما هو الخير الذي حققه لهم إذن أولئك الذين فرضوا عليهم الإسلام فرضاً من خلال قوة انقلابية ؟ هذا إن أتيح لهم أن يفرضوا إسلاماً (تنظيمياً) بهذه القوة الإلزامية !...

☆ ☆ ☆

وأمّا في الحالة الثانية ، أي عندما يكون المجتمع مجتمعاً إسلامياً بحق ، فإن واقع كون المجتمع إسلامياً يحلّ المشكلة .

وقد سبق أن قلنا : إن نظام المجتمع الإسلامي قائم في جملته على الإذعان لعبودية الإنسان لله عزّ وجلّ ، والخضوع لسلطانه وأوامره . إنه إذن لا بدّ أن يرفض أي تنظيم يتبنّى بالفكر أو السلوك ما قد يتعارض مع هذه الحقيقة التي أذعن لها .

ومآل الأمر إلى إحدى نتيجتين :

إما أن يكون المجتمع إسلامياً بحق ، إذن فلن تجد في داخله أي هيجان مناقض يدفع إلى تألف أحزاب أو جماعات مناهضة بالفكر أو السلوك لشيء من عقائد الإسلام أو مبادئه . وهذا ما نعنيه بقولنا : إن المشكلة محلولة .

وإما أن يكون المجتمع غير إسلامي ، بشكل كلي أو جزئي ، أي غير ملتزم بكليّ النظام الإسلامي ـ وهذا لا علاقة له بتدين الأفراد وإسلامهم ـ فالحظر عندئذ ، كما قلنا ، سابق لأوانه . وإنما المرحلة مرحلة تبصير بالحقائق وحوار مع الآخرين بالحكمة والموعظة الحسنة .

غير أن في الناس من يقول : إن هذا يخيف كثيراً من الناس والفئات من قيام المجتمع الإسلامي الملتزم ، نظراً إلى أنه لن يتقبل قيام أنظمة وأحزاب ذات سياسة وأفكار معارضة . وربما تساءل هؤلاء الناس : فأين هي الحرية في ظلّ المجتمع الإسلامي ؟ وأين هي الديمقراطية التي تنعت في كثير من الأحيان بالإسلامية ؟

والجواب أن من حق هؤلاء الناس أن يبدوا مخاوفهم هذه ، ذلك لأنهم لم يتقبلوا الإسلام عقيدة بعد . والذي ينبغي أن يقال لهم في هذه الحال : اطمئنوا بالاً ، فإن المجتمع الإسلامي الملتزم ، لن يتحقق إلا بعد أن تتفهموا حقيقة الإسلام ، وتشرق عقائده في عقولكم وأفئدتكم . وعندئذ فستكونون أول الرافضين لقيام الأنظمة والجماعات المناهضة لعقائد الإسلام ومبادئه .

إن السلّم الوحيد الذي لا بدّ منه لبلوغ المجتمع الإسلامي وتحقيقه ، هو إقناع هؤلاء الناس وأمثالهم بأنهم عبيد مملوكون لله ، وبأنهم إنما

يعيشون في مملكة الله ويتقلبون داخل سلطانه ، وبأنهم مكلفون بالانصياع لأوامره والسير على صراطه . فإذا تمّ اقتناعهم بذلك عن طواعية تامة ، فلا بدّ أن ينبثق من اقتناعهم هذا رفض الأنظمة والدعوات المعارضة والمناوئة . وعندئذ تتبدّد مخاوفهم تماماً ، بل تتجه عندئذ إلى النقيض .

ولكن مالم تتوافر هذه القناعة التامة على الصعيد العام ، فما ينبغي أن تقاوَم فكرة الأحزاب والتنظيمات المختلفة بأي حظر . وبذلك فقط نثبت ونؤكد أن هذه المخاوف وهمية لا يمكن أن تصدق على أيّ واقع عملي .

أما السؤال عن مصير الحرية ، أو مصير الديمقراطية الإسلامية ، في ظلّ المجتمع المسلم ، فجوابه ماسبق أن قلناه من بيان الفرق بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات الغربية ؛ ونزيد ذلك إيضاحاً فنقول : إن الإسلام يرفع شعارين اثنين ويدعو إلى تطبيق كل منهما بدقة : أحدهما شعار ﴿ إن الحكم إلا لله ﴾ [الأنعام ٥٧/٦ وفي سور أخرى] وثانيهما شعار ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ [آل عمران ١٥٩/٣] .

ولكن أيّ الشعارين يجب أن يتحرك تحت جناح الآخر ؟

لا شكّ أن ثانيهما هو الذي يجب أن يتحرك تحت جناح الأول .

فالشورى مبدأ إسلامي مقدس يجب الأخذ به ، ولكن على أن يكون مجالها محصوراً ضمن المساحة التي تركها الشارع لعباده . يتخيرون فيها ما يشاؤون ويشرعون لأنفسهم ما يحبون في نطاق من التشاور واحترام الآراء . فأما ماقد ألزمهم الله به من المبادئ الكلية أو الأحكام الجزئية ، فلا مجال فيه لمشورة أو رأي .

وعندما ذهب الغرب في تقديس الحرية الإنسانية مذهباً نسخ به سائر المبادئ والقيم ، إنما اندفع إلى ذلك من رؤية لم نشاركه ولن نشاركه فيها قط . فنحن على يقين أننا إنما نعيش من هذا الكون في دولة الله عز وجل ، واتباع أنظمة الدولة حق منطقي معروف . وإنما يسري سلطان الحرية ضمن دائرة هذا الحق ، دون أن يملك أحدٌ أي تجاوز عنه أو افتئات عليه .

وليس من ضير في أن نستعمل مصطلح (الديمقراطية) على أن ندرك مضمونه على ضوء هذا الحق الذي أوضحناه .

فسيادة الشعب حقيقة لا ريب فيها ، على أن تكون ثمرة لاصطباغه بأتم معاني العبودية لله . بل إن سيادة الشعب أو الأمة لن تتحصن ضدّ العوادي وأسباب الذلّ والهوان ، إلا في حصن راسخ من الإذعان بالعبودية التامة لله عز وجل . كما أوضحنا ذلك من قبل .

رابعاً ـ هل الشورى ملزمة للحاكم ؟

من المعلوم أن النظم الديمقراطية القائمة اليوم ، تقضي بأن يكون رأي الأكثرية ملزماً للدولة ، بل ملزماً للحاكم الأعلى . وتلك هي فائدة الرجوع إلى رأي الشعب ممثلاً في أهل الحل والعقد أو في نوابه الذين ينطقون باسمه .

وقد علمنا أن مجلس الشورى يقابل المجالس البرلمانية المنتخبة ، في الأنظمة القائمة . فهل يعدّ الرأي الذي يعتمد من قبل جميع أعضاء هذا المجلس أو أكثريته ملزماً للدولة أو لرئيس الدولة ، تماماً كما هو الشأن في النظم الديمقراطية ؟

وقبل أن نجيب عن هذا السؤال ، يجب أن نعلم الفرق بين منطلقي كل من الأنظمة الديمقراطية والشورى الإسلامية .

أما منطلق الأنظمة الديمقراطية ، فإنما هو إعطاء الحاكمية للشعب . ولمّا لم يكن من سبيل إلى ممارسته لهذه الحاكمية إلا من خلال سلسلة هذه الأنظمة التي تبدأ بإنشاء المجالس البرلمانية وتنتهي بانتخاب رئيس الدولة ، فقد كانت المجالس البرلمانية هي الفم الناطق باسم الأمة .

وأما منطلق الشورى الإسلامية ، فهو التعاون الذي يجب أن

يشيع بين سائر فئات الشعب أو الأمة ، لمعرفة حكم الله عز وجل في كل ماقد يشيع فيه الغموض أو يقع فيه اللبس ، أو في كل ماقد أحاله الشارع العظيم جلّ جلاله إلى اجتهادات الأمة في تلمس مصالحها ، طبقاً للمقاصد الكلية التي رسمها لهم من خلال وحيه المنزل .

إذا تبين هذا الفرق الجوهري بين كل من النظامين ، فإن بوسعنا أن نعلم مجمل الجواب عن هذا السؤال ؛ وإليك تفصيله فيما يلي :

إن الأحكام المنصوص عليها في بيانات واضحة من القرآن أو السنة ، لا سبيل لأي تشاور في أمرها ، ومن ثم فإن مجلس الشورى ، مهما كان مستواه ، لا يتدخل فيها . وحسبنا دليلاً على هذا قول الله عز وجل :

﴿ وما كان لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قضى اللهُ ورسولُه أمراً أن يكون لهم الخيرةُ من أمرهم . ومن يعصِ الله ورسولَه فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾ [الأحزاب ٣٦/٣٣] .

أما الأحكام الغامضة التي تحتاج إلى اجتهاد لاستنباطها من دلالات النصوص أو من قياس على النصوص أو من مقتضى قواعد المصالح ، فهي التي يشرع فيها الشورى على أكثر من مستوىً واحد . أي على مستوى أحكام الإمامة التي يصدرها إمام المسلمين أو رئيس الدولة ،

وعلى مستوى الأحكام القضائية التي يصدرها القاضي بعد النظر في الخصومات والتحقيق بشأنها ، وعلى أحكام الفتيا التي يصدرها المفتي جواباً عن الاستفتاءات الموجهة إليه .

وهكذا فإن الشورى في نظام الشريعة الإسلامية ، تتفرع إلى ثلاثة مجالس ، أوسعها وأهمها مجلس الشورى الذي يعتمد عليه رئيس الدولة فيما يصدره من قوانين وتشريعات . يليه مجلس شورى يُرجع إليه في الأحكام القضائية ويعتمد عليه القضاة ، ومجلس شورى يرجع إليه في الفتاوى . ويعتمد عليه المفتون[1] .

إن هذه المجالس لا تتمثل المهامّ التي وكل إليها ، في فرض شيء من آرائها الشخصية ، كما هو الشأن في الأنظمة الديمقراطية ، وإنما تنحصر مهامها في التعاون مع رئيس الدولة أو القاضي أو المفتي ، لبلوغ حكم الله عز وجل في المسألة المطروحة للبحث .

فهي ليست في الحقيقة أكثر من تعاون في الاجتهاد لمعرفة حكم الله عز وجل في أمر خفي الدليل فيه على حكم الله سبحانه وتعالى .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في بحثي : الشورى في شؤون القضاء ، والشورى في الفقه واستنباط الأحكام ، من كتاب (الشورى في الإسلام) منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية عمّان

ومن ثم فإن اتفاق أعضاء المجلس أو أكثرهم على رأي أو اجتهاد ما ، لا يشكّل بحدّ ذاته دليلاً على أنه هو حكم الله عز وجل . أجل ، قد يشكل ذلك دليلاً على أنه هو الأقرب إلى رأي الشعب أو جمهرة الناس . إلاّ أن هذه الدلالة لا قيمة لها هنا ، لأن مهمة رجال الشورى البحث عن حكم الله عز وجل لا البحث عن رأي الناس وحكمهم .

يتبيّن مما ذكرنا أن الله عز وجل إنما أمر إمام المسلمين أو رئيس الدولة بالاعتماد على الشورى في كل الأمور والأحكام الاجتهادية ، تلمساً للدقة والحيطة في بلوغ الأحكام الشرعية ، وحذراً من التنكب عنها على طريق السير إليها والبحث عنها .

وبناء على ذلك نقول :

إذا لم يكن الإمام (أي إمام المسلمين) ذا بصيرة واسعة وملكة راسخة في أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها ، بحيث يتاح له أن يجتهد في غوامضها وحلّ مشكلاتها ، فإن إمامته لا تتم إلا بشرط أن يكون له مجلس استشاري يعتمد عليه ويرجع إليه في استخراج الأحكام الخفية وحلّ الغوامض والمشكلات .

وهذا معنى قول الإمام الرملي في (نهاية المحتاج) تعليقاً على ما اشترطه الإمام النووي ـ تبعاً لسائر العلماء ـ من كون الإمام مجتهداً :

« .. ولا ينافيه قول القاضي[1] : عدل جاهل ، أولى من فاسق عالم ، لأن الأول يمكنه التفويض للعلماء فيما يفتقر للاجتهاد ، لأن محلّه عند فقد المجتهدين »[2] أي لأن محل اشتراط صفة الاجتهاد في الإمام فقد المجتهدين من حوله .

ويترتب على ذلك أن الإمام في هذه الحالة ملزم باتباع ما يجمع عليه مجلس الشورى ، وليس له أن يخالفه . فإن اختلفوا فلا مناص له من اتباع رأي الأكثرية . إذ ليس له من البصيرة العلمية ما يمكّنه من الترجيح بين الآراء والأقوال . فلا سبيل أمامه والحالة هذه إلا اتباع ما اتجه إليه السواد الأعظم من مجلس شوراه .

وهذا مما أوصى به رسول الله ﷺ ، في قوله : « عليكم بالسواد الأعظم »[3] . والسواد الأعظم من كل شيء أكثره . فالثانية من أصل

(١) المراد بالقاضي هنا القاضي حسين ، وهو الإمام أبو علي الحسين بن محمد المروزي القاضي .

(٢) (نهاية المحتاج) بشرح المنهاج . للإمام الرملي ٢٩١/٧

(٣) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه في الفتن ، وأحمد في مسنده ٢٧٨/٤ وهو وإن كان صحيحاً بهذا اللفظ ، فقد ورد بألفاظ أخرى بطرق صحيحة كحديث : « تلزم جماعة المسلمين » ، و « إن الشيطان مع من فارق الجماعة » و « يد الله مع الجماعة » و « إن أمتي لا تجتمع على ضلالة » .

العشرة سواد أعظم . كما أن الثانين من المئة سواد أعظم ، وهكذا ..
وينبغي أن يقال هذا في أي مجلس شورى عندما يكون الإمام بالوصف الذي ذكرناه .

إذن ، فالشورى في هذه الحال ملزمة بلا ريب . ولا نعلم في ذلك خلافاً ، وما ينبغي أن يقع في ذلك خلاف بعد قول الله عز وجل : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ [النحل ١٦/٤٣ وفي سور أخرى] . وخطاب الله لعباده بهذا الأمر عام ، يشمل الأئمة والحكام ، كما يشمل سائر الناس .

وأما إن كان إمام المسلمين عالماً مجتهداً فيما قد يعرض له من أمور ومشكلات ، فهل يجب عليه هو الآخر اتباع ما أجمع عليه مجلس الشورى من الرأي الاجتهادي في المسألة المعروضة عليه ، أو ما اتفق عليه السواد الأعظم (الأكثرية) من أعضائه ؟

ذكر العلماء في ذلك خلافاً أساسه خلافهم في حكم تقليد المجتهد لمجتهد آخر . فإن قلنا بجواز ذلك ، لم يبعد القول بمشروعية اتباع الإمام لما أبرمه مجلس الشورى بالإجماع أو بالأكثرية . بل لم يبعد القول بوجوب ذلك . وإن قلنا بعدم جواز تقليد الإمام المجتهد لمجتهد آخر ، فينبغي المصير إلى ذلك هنا أيضاً .

وقد أورد العز بن عبد السلام هذه المسألة في كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) فقال :

« اختلف العلماء في تقليد الحاكم المجتهد لمجتهد آخر ، فأجازه بعضهم ، لأن الظاهر من المجتهدين أنهم أصابوا الحق . فلا فرق بين مجتهد ومجتهد . فإذا جاز للمجتهد أن يعتمد على ظنه المستفاد من الشرع ، فلم لا يجوز له الاعتماد على ظن المجتهد الآخر المستفاد من الشرع ، ولا سيا إذا كان المقلَّد أنبل وأفضل في معرفة الأدلة الشرعية . ومنعه الشافعي وغيره . وقالوا ثقته بما يجده في نفسه من الظن المستفاد من أدلة الشرع ، أقوى مما يستفيده من غيره ، ولا سيا إن كان هو أفضل الجماعة . وخيَّر أبو حنيفة في تقليد من يشاء من المجتهدين ، لأن كل واحد منهم على صواب . وهذا ظاهر متجه ، إذا قلنا : كل مجتهد مصيب »[1] .

وقد صرح الشافعي في الأم بأن الإمام المجتهد ينبغي أن يستشير ، ولكن لا يجب عليه اتباع مستشاريه فيما لم يظهر له وجه الحق فيه . فقال :

« وإنما أمرته بالشورى ، لأن المشير ينبه لما يغفل عنه ، ويدلّه من الأخبار على ما لعلّه أن يجهله . فأما أن يقلد مشيراً فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ » .

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١٣٦/٢

أقول : ويتبيّن من هذا أن الراجح الذي ذهب إليه جمهور العلماء أن الإمام الذي بلغ درجة الاجتهاد ، يجب عليه أن يرجع إلى مجلس الشورى في كل الأمور الاجتهادية لمجرد التبصر بمزيد من وجهات النظر وبمزيد من الأدلة التي قد تكون غائبة عنه ، ولكنه لايلزم باتباع الرأي الذي انتهى إليه أعضاء المجلس ، سواء كان رأي الكل أو رأي الأكثرية ، بل يتبع ماقد هداه إليه اجتهاده .

وتلك هي سياسة الخلفاء الراشدين ، فقد كانوا يهتمون بالشورى ولا يستبدّ أي منهم باتخاذ قرار أو رأي ، حتى يرجع إلى مجلس شوراه في ذلك ، ولكنّ أياً منهم لم يكن يحمل نفسه على اتباع رأي جميع أو أكثرية المجلس لمجرد أنهم كثرة في مقابل فرد .

فقد استشار أبو بكر ، مثلاً ، في اختيار شخص ليرسله أميراً إلى البحرين ، واقترح له أسماء أشخاص . ولكنه لم يرسل إلاّ الشخص الذي ارتآه هو . واستشار في مقاتلة مانعي الزكاة ، فكانت الأكثرية ضدّ مقاتلتهم ، ولكنه خالفهم جميعاً ونفذ ماسكن إليه اجتهاده[1] .

ويتضح هذا الموقف ذاته بشكل أكثر جلاء في سياسة عمر رضي الله

---

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير ٣١٦/٦

عنه . فقد كان يهتم باستشارة الصحابة في كل الأمور التي لا نص عليها . ولكنه لم يكن يلزم نفسه برأي أغلبية قط .

فلقد أمّر عمر في أول انتداب له إلى العراق بعد وفاة أبي بكر ، أبا عبيد ابن مسعود الثقفي ، ولم يكن صحابياً ، مخالفاً بذلك رأي مستشاريه الذين رغبوا إليه أن يؤمر على الجيش رجلاً من الصحابة .

واستشار في الخروج إلى بيت المقدس استجابة لرغبة أهل إيلياء ، فأعجبه رأي عليّ في أن يستجيب لرغبتهم ويخرج إليهم ، غير مبال برأي الأكثرية من دونه .

واستشار الناس في دخول الشام بعد أن سمع بطاعون عمواس ، فاختلفوا عليه في الرأي ، فلم يبال بأغلبية ولا قلة . بل عزم على الرجوع بالناس من الغد . ولما جاء عبد الرحمن بن عوف ، وكان غائباً ، وأخبره بما سمع من رسول الله ﷺ بشأن الطاعون ، كبّر عمر وحمد الله أن وافق رأيه حديث رسول الله ﷺ .

واستشار في سواد العراق ، فكان رأي الأغلبية أن يقسم بين المسلمين ، فلم يلتفت عمر إلى رأي الأغلبية ، بل أمضى الرأي الذي اقتنع بأنه الحق .

وكذلك الشأن بالنسبة لسياسة عثان وعلي ، رضي الله عنهم جميعاً .

وأساس ذلك ماأوضحناه من أنّ المجتهد لا يجوز له أن يقلد مجتهداً آخر ، مخالفاً في ذلك اجتهاده الذي اطمأن إليه[1] .

☆ ☆ ☆

ولكني أعود فأقول :

إن هذا الحكم الذي ذهب إليه جمهور الفقهاء ، لا يتأتى تطبيقه بدقة في هذا العصر .

إذ يعسر ، بل ربما يتعذر ، وجود إمام مجتهد في علوم الشريعة الإسلامية اليوم ، إلى جانب مهارته السياسية وقدراته الأخرى التي تبوئه مثل هذه المكانة . هذا إن افترضنا أن التشريع الذي يراد تطبيقه هو التشريع الإسلامي بكل فروعه وجوانبه .

وإعطاء الحاكم الحق - في هذه الحال - أن لا يتقيد بما يقرره مجلس الشورى ، يكون ذريعة في الغالب للاستبداد والجنوح بالأمة طبق

---

(١) انظر (الشورى في الإسلام) لثلة من الكاتبين ١٢٦/١ فما بعد ، من منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة - عمّان .

ماتقتضيه أهواء الحاكم الفرد . ولا شك أن سدّ هذه الذريعة واجب شرعي متفق عليه .

فاقتضى الأمر أن يلتقي كل من رئيس الدولة ومجلس الشورى على مانسميه اليوم بالاجتهاد الجماعي . وفي ظلّ هذا النوع من الاجتهاد يفضل رأي الجماعة رأي الفرد . بل يفضل رأي الكثرة رأي القلّة .

ولمثل هذه الحال تقررت قاعدة : « تتبدل الأحكام بتبدل الأزمان » .

☆ ☆ ☆

خامساً ـ والجهاد ، كيف تنسجم أحكامه مع الحرية الإنسانية ؟

ترتبط كلمة الجهاد في أذهان كثير من الناس ، لاسيا في هذا العصر ، بما قد يتصورونه منهج القسر والإرغام في نشر الإسلام وإقامة المجتمع الإسلامي .

وربما كان مردّ هذا التصور إلى عاملين اثنين :

أولهما ـ الخيال الذي يفترضه ، بل يقرره ، كثير من الكتاب الغربيين ، عن تاريخ الفتح الإسلامي وسبل انتشار الإسلام ؛ وقد بات

واضحاً أن افتراضهم هـذا لم يكن نتيجـة بحث علمي وسير وراء مقتضى الوقـائع والأحـداث ، وإنما هو انصيـاع نفسي وراء رغبة عارمـة في أن يتصـور الإنسـان الغربي أن الإسـلام كان ولا يـزال أهم عـدوّ يتربص بالحرية الإنسانية وآثارها .

ثانيهما ـ المنهج الابتداعي الطارئ الذي تجنح إليـه اليوم جماعات إسلامية هنا وهناك ، على صعيد السعي إلى نشر الإسلام وإقامة المجتمع الإسلامي المنشود . فعلى الرغم من أن منهجهم الابتداعي هذا ، قد بات واضحـاً لكل ذي زاد ثقـافي ، أنـه منهج شـاذ متطرف ، ومتنكب عن قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها ، إلاّ أنه لا يزال يبدو في أذهان بعض الناس ، لاسيما أولئك المتعطشين منهم إلى بزوغ ذلك اليوم الذي تعود فيه كلمة الإسلام إلى الحكم والنفوذ ، أنه هو المنهج السديد الذي لا بديل عنه ، على صعيد المعالجة العملية لمشكلات المجتمع الإسلامي وتخلف المسلمين .

وكم يبدو واضحاً تلاقي هذين العاملين معاً ، في نطاق التساند والتعـاون ، ضـدّ كل من يريد إبراز انحراف هـذا المنهج عن سنن الرشـد الإسلامي الصحيح ، عندما تلحّ أكثر مؤسسات الإعلام الغربي على تسمية هـذا المنهج الابتداعي بالمنهج الأصولي ، وعلى تسمية دعاته وروّاده بالمسلمين الأصوليين !!..

ذلك لأن مصلحة الإعلام الغربي تقتضي اعتبار هذا المنهج الابتداعي المتطرف والشاذ عن موازين الشرع وقواعده ، هو المنهج الشرعي الأصولي الذي سلكه المسلمون إلى فتحهم الإسلامي ، بدءاً من رسولهم محمد ، عليه الصلاة والسلام .

ولكن ماهي مصلحة هؤلاء المسلمين المبتدعين المتطرفين في أن يتوّج سبيلهم هنا بتاج (الأصولية الإسلامية) من الإعلام الغربي ؟..

هذا ما لا جواب لدى المنطق أو العلم أو شيء من موازين الحصافة الإنسانية عليه .

وخير من الجمود عند هذا السؤال الذي لا نجد عند هذه المصادر أي إجابة عليه ، أن نتحدث في كلمات وجيزة مركزة عن معنى الجهاد وضوابطه في ميزان الشريعة الإسلامية ، لنرى هل يتصادم هذا الجهاد المشروع مع ما أسلفنا القول فيه من موقف الإسلام من الحرية الإنسانية .

ودعني أضع في ذهنك ، أولاً ، صورة جامعة ملخصة ، لحقيقة الجهاد بكل فروعه وأهدافه ، ثم أعود إلى هذه الصورة الجامعة بما يتيسر من الشرح الذي يسمح به هذا المقام :

تتفرع درجات الجهاد في سلّم هرمي الشكل ، تبدأ أولى وأعرض درجاته بما يسميه القرآن : الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة

في كل المجتمعات وسائر الظروف والأحوال . دون أي تهاون في بثّ الكلمة والنصح ، ولكن دون أي إرغام أيضاً لأحد .. وكل المسلمين والمسلمات يتحملون النهوض بمسؤوليات هذه الدرجة ، كلٌّ جهد استطاعته ؛ تليها وتتفرع عنها الدرجة التي هي أضيق منها والمتمثلة في مقاومة كل من أراد اغتيال الصدع بكلمة الحق ، ومنع الدعوة الإسلامية أن تبلغ مداها من أسماع الناس وألبابهم . ولا شكَّ أن هذه الدرجة تبرز وتتجلى في نطاق أضيق ولدى احتمالات محددة . تليها وتتفرع عنها الدرجة الثالثة التي هي أضيق من السالفتين ، وهي تتمثل في مقاومة كل من يتربص بالنظام الإسلامي بعد ظهوره ورسوخه ، أو بالمجتمع الإسلامي بعد قيامه ، أو بأي شبر من الوطن والأرض التي أمكن الله عباده المؤمنين منها وورثهم إياها ، فأقاموا عليها شرعة الإسلام وحكمه ، أو سعوا إلى إقامة شرعته هذه عليها جهد استطاعتهم . ويدخل في هذه الدرجة الثالثة تحصين الحدود وحماية الثغور وإعداد العدّة وتجهيز الجيوش .

فهذه صورة جامعة مصغرة لهيكل الجهاد الإسلامي ممثلاً في درجاته المتفرع بعضها عن بعض .

وإليك الآن شرحاً تفصيلياً لكل من هذه الدرجات ، بالقدر الذي يتناسب وهذه السلسلة التي نحن بصدد وضعها بين يدي كل متطلع إلى معرفة الإسلام .

☆ أما الـدرجـة العريضـة الأولى فهي في الحقيقـة منطلق الجهاد وقاعدته الشاملة الراسخة . ألا وهي نشر الدعوة الإسلامية كما قال الله عز وجل بالحكمة والموعظة الحسنة ، على كل صعيد وفي كل حـال ومهما كانت الظروف والأحوال .

وما من مصدر فقهي يتناول بحث الجهاد وأحكامه إلا ويجعل من القيام بواجب التعريف بالإسلام والدعوة إليه الركن الأساسي الأول في بنيـان العمـل الجهـادي . وحسبـك دليلاً على أن بثّ الـدعوة إلى الله هـو أقـدس أنـواع الجهـاد ، بـل هـو أول أنـواعـه ، قـول رسـول الله ﷺ في الحديث الصحيح : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر »[1] إذن فكلمة الحق جهاد وأي جهاد ، وأفضله الصدع بها أمام سلطان جائر .

ويمتاز الجهـاد بـاللسـان بـأنـه ينبغي أن يكون تعريفـاً بـالإسلام وحقائقه ، وإزالـة للغواشي والشبهـات التي تعترض سبيل فهمـه ، ودعوة إلى التأمل في حقيقته ثم الإذعان له عن طواعيـة واقتنـاع ، دون أي قسر أو إجبـار ، مهما كانت السبـل إلى الإجبـار مهيـأة وميسرة . روى ابن أبي حاتم بسنده عن غلام لعمر بن الخطاب اسمه أسبق ، قال : كنت مملوكاً نصرانيا لعمر بن الخطـاب ، فكان يعرض عليّ الإسلام فـأبى ،

(١) رواه أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً ورواه الترمذي عنه أيضاً بلفظ : « إن من أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر أو أمير جائر » .

فيقول : ﴿ لا إكراه في الدِّين ﴾ ويقول : يا أسبق لو أسلمت لاستعنّا بك على بعض أمور المسلمين . وروى زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لعجوز لم تسلم : أسلمي أيتها العجوز تسلمي ، إن الله بعث محمداً بالحق . قالت : أنا عجوز كبيرة ، والموت إليّ قريب . فقال عمر : اللهم اشهد ، وتلا ﴿ لا إكراه في الدِّين ﴾ .

ثم إن هذا الجهاد اللساني ، عن طريق الدعوة ، لا يخصّ فئة دون أخرى من المسلمين ، بل هو واجب المسلمين جميعاً ذكوراً وإناثاً ، مهما اختلفوا في المناصب والرتب . على أن يلتزم كل منهم الحدود التي يستطيع أن يتحرك فيها ، سواء من حيث الظرف والمجال أو من حيث الطاقة العلمية والثقافية التي زُوِّد بها .

فإذا سارت الدعوة إلى الله في أوساط مصغية وبين آذان مفتحة ، أي دون سعي إلى إيقاف كلمات الدعوة في حلوق أصحابها ، ودون صدّ للدعاة عن أن ينفذوا بدعوتهم الفكرية الحوارية ، فليس لرجال الدعوة أن يحملوا الناس على أي شيء وراء ذلك ؛ بل عليهم ، وهم يذكّرون ويرشدون ، أن يجعلوا من أنفسهم مظهر انصياع لقول الله عز وجل : ﴿ فذكّر ، إنما أنت مذكّر . لست عليهم بمصيطر ﴾ ، بل عليهم أن يصمدوا ويصبروا لسخرية الساخرين وأذية المبطلين ، وأن يقابلوا السيئة دائماً بالحسنة ، طبقاً لأمر الله عز وجل ﴿ ولا تستوي الحسنةُ ولا

السيئةَ ، ادفع بالتي هي أحسن ﴾ وطبقاً لما كانت عليه سيرة رسول الله ﷺ .

☆ فإذا قام من أصرّ على إسكات صوت الحق في ألسنة الداعين إليه والمعرّفين به ، وسعى سعيه لتكميم أفواه هؤلاء الناس ، دون أن يكون لذلك من موجب إلا أن يقولوا ربنا الله ثم يدعو الناس إلى التأمل في هذه الحقيقة والنظر في براهين صدقها ، فإن درجة ثانية لمعنى الجهاد تنقدح وتتفرع من هذا الموقف ، هي أضيق من الأولى ، في الاحتمالات الزمانية ، وفي أولي الصلاحية للنهوض بها .

إنّ على المسلمين ، في هذه الحالة ، الوقوف في وجه من يريد إسكات صوت الحق أن يبلغ مداه من أفكار الناس وأذهانهم . وإذا اقتضى الأمر قتالاً فالقتال مشروع ، بل ربما كان واجباً .

غير أن هذا الجهاد القتالي لا يُبْتَغَى به إرغام على الدخول في دين ، بل يبتغى به مقاومة الإرغام والقضاء عليه ، ولا يُقصد منه خنق للحريات ، بل المقصود منه حماية الحريات ، وحماية الفكر أن يغتال على شفاه أصحابه . أياً كان وكانوا .

إن من حق صاحب أيّ رأي أو مذهب أن يعبّر عن رأيه أو مذهبه ، وأن يلقى به الناس ، يدعوهم إليه ويحاورهم بشأنه . ثم لهم

جميعاً منتهى الحرية في أن يختاروا ما يشاؤون .. وعلى المسلمين أن يتحركوا في هذا المناخ ذاته ملبين أمر الله عز وجل ﴿ أُدعُ إلى سبيل ربك بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ ، وجادِلْهُمْ بالتي هي أحسن ﴾ .

وإذا كان واضحاً أن هذا حق إنساني عام ، فمن الواضح أيضاً أن مقاومة هذا الحق والوقوف في وجهه جريمة إنسانية عظمى ، يجب التصدي لها ، بكل ماأمكن . ولا شك أن النهوض بهذا الواجب واحد من أقدس أنواع الجهاد .

وبوسعك أن تتبيّن مدى حماية الإسلام لحق التعبير عن الرأي أياً كان نوعه ، وأياً كان صاحبه ، إذا تأملت في قوله عز وجل من الآية السابقة : ﴿ وجادلهم .. ﴾ فإن المجادلة لاتكون إلا في جوّ يصغي فيه كل من الطرفين إلى رأي الآخر ، وإذا كانت المجادلة لبيان الحق وتمييزه عن الباطل واجباً كلف الله به المسلمين ، فلا شك أن تهييئ مناخه ، من الإصغاء إلى الرأي الآخر ، مهما كان جانحاً ، واجب هو الآخر . إذ إن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وهذا الواجب لا يتم إلا بتمكين صاحب الرأي الجانح (في اعتقادنا نحن) من التعبير بكل أمان عن رأيه ، إذ بذلك توجد المائدة التي يدور حولها الجدل والحوار[1] .

(١) ليس معنى هذا الذي نلح على ضرورة فهمه أن الذي يعلن عن عقائده وآرائه المناقضة لمبادئ الإسلام ، غير مؤاخذ عند الله عز وجل . وإنما المعنى أن سياسة الدعوة =

وإذا كان الإسلام يحمي رأي الطرف الآخر من أي تسلط أو عدوان ، تمكيناً للمجادلة أن تسير سيرها الطبيعي على طريق التعرف على الحق ، أفلا يذهب المذهب ذاته في حماية الصدع بكلمة الحق التي يوقن بها ، ابتغاء الهدف ذاته ؟!..

غير أن هذه الدرجة الثانية من درجات الجهاد ، تمتاز بأن الشارع حصر حق القيادة فيه والإشراف عليه لوليّ أمر المسلمين ، فلا يجوز لأفراد الناس وفئاتهم أن يستقلوا بالنهوض بأمر هذا الجهاد وشؤونه ، بعيداً عن قيادة وليّ الأمر وإشرافه . ولا أعلم خلافاً في هذا الحكم بين علماء المسلمين وأئمتهم على اختلاف مذاهبهم واجتهاداتهم .

والحكمة من هذا الحصر أن الشارع عز وجل لو مكن أفراد الناس وفئاتهم من مجابهة كل من صدّ عن سبيل الله بالقتال وقوة السلاح ، إذن لتفجرت من ذلك فتنة ، بل سلسلة من الفتن لا تنتهي ، هذا فضلاً عن أن الطرف الآخر لا يسؤمَنُ أن يلقى الدعم من حكومات وجيوش

= الإسلامية في تنبيهه إلى هذه المؤاخذة الإلهية له ، تقتضي إقناعه ببطلان رأيه ، وهذا الإقناع لا يكون إلا بمجاراته في الطريق التي يسير عليها .. ألا ترى كيف أذن القرآن للمرتابين بإعجاز القرآن وأنه كلام الله ، أن يتحدوه ويسعوا سعيهم إلى تأليف مثله ؟ مع أن المسلم الموقن بأنه كلام الله ، لو فعل ذلك على وجه التحدي لعصى بدون شك . غير أن أدب الحوار مع الجاحدين ، يقتضي دائماً هذه المجاراة .. والمجاراة لا تتم إلا في مناخ حرية التعبير عن الفكر والرأي ، أياً كان نوعه .

نظامية ، هذا إن لم يكن ذلك الطرف عبارة عن تلك الحكومات والدول ذاتها ؛ ولا بدّ عندئذ أن تدور الدائرة على المسلمين ، وتكون الغلبة الساحقة لأعدائهم الصادين عن سبيل الله عز وجل ، لعدم تكافؤ القوى ، ولغياب شرعية القتال المتمثلة في قرار الدولة الإسلامية وإشرافها العملي والمباشر .

وأساس هذا الحكم ، ما هو معروف من أن الجهاد القتالي ، من أحكام السياسة الشرعية ، أو ما يسميه بعضهم بأحكام الإمامة ، وإنما حصر الشارع حق رعاية هذه الأحكام والنظر بأمرها ، في وليّ أمر المسلمين وحده لخطورتها ولدقة السبل التي ينبغي أن تتخذ في معالجتها .

ولعلّ في الناس من يقول : فهب أن وليّ أمر المسلمين تقاعس عن القيام بهذا الواجب الذي أناطه الله في عنقه ، أفليس على الناس وجماعات المسلمين أن ينهضوا بما تقاعس هو عنه ؟

والجواب أن هذا الأمر لا يجوز أن ينهض به إلاّ جماعة ذات شوكة ومنعة ، ولا منعة ولا شوكة إلا في حمى الدولة وداخل سلطانها ، وكل شوكة تبرز خارج حماها وسلطانها ، تدخل من مصطلحات الشريعة الإسلامية تحت اسم (البغي) .

وإذن ، فمها تساهلت الدولة أو الحكومة الإسلامية عن النهوض بهذا الواجب فليس أمام عامة الناس وجماعات المسلمين إلا السبيل الذي سلكه رسول الله ﷺ إذ كان في مكة طوال ثلاثة عشر عاماً ، يوم لم تكن للمسلمين دولة ولا منعة أو شوكة داخل سلطان حكم .. والسبيل هو العَوْدَ إلى الدرجة الجهادية الأولى ، ألا وهي الصدع بكلمة الحق ، والصبر على كل ماقد يعانيه هؤلاء الدعاة في سبيلها .

هذا ، ولعلك قد تبينت السبب في أن هذه الدرجة الجهادية الثانية أضيق اتساعاً من الدرجة الأولى التي يستوي في النهوض بها الناس جميعاً ، وتستوي في شرعية القيام بها سائر الظروف والأحوال .

☆ ثم إن بعد هذه الدرجة الثانية ، درجة ثالثة ، هي أضيق من كليهما ، من حيث احتمالات الأحداث التي تستوجبها ، ومن حيث إنها تتبع الطوارئ التي قد تفرض نفسها .

وتتمثل هذه الدرجة في وجوب التصدي لكل من أراد أن يتربص بالنظام الإسلامي القائم[1] ويسعى ـ بشكل ما ـ إلى تقويضه ، أو أراد

---

(١) يكفي ليكون النظام إسلامياً أن يكون انتماء الدولة ورئيسها إلى الإسلام ، بحيث لا يظهر أي كفر بواح يتلبس به رئيس الدولة أو يتجلى بارزاً في نظامها . وإن كان مادون ذلك من المعاصي يجب أن يكون محل استنكار .

أن ينتقص شيئاً من أوطان المسلمين ، قلّ أو كثر ، أو أن يعتدي على شيء من حقوقهم المادية أو المعنوية .

فيجب على المسلمين ، تحت قيادة رئيسهم ، أن يهبّوا للوقوف في وجوه هؤلاء المتربصين ، وأن يقاتلوهم بكل ما يملكون من جهد وعدد وعدّة .

فإن هم تقاعسوا عن أداء هذا الواجب باء الجميع بالوزر الكبير ، سواء فيهم القادة وعامة الناس .

غير أن هذه الدرجة الثالثة تدخل هي الأخرى فيما سماه الفقهاء أحكام الإمامة والسياسة الشرعية . أي إن للحاكم ـ بعد أن يعلم أهمية هذا الواجب المنوط بعنقه ـ أن يبادر ويتحرك طبقاً لما تقتضيه موازين الحكمة ، ولما قد تستوجبه أساليب الخداع . فإن الحرب خدعة كما قال رسول الله ﷺ[1] .

ومن ذيول هذه الدرجة وتوابعها تجهيز الجيوش وتحصين الحدود وحماية الثغور في سائر الظروف والأحوال . وتعدّ المرابطة وحدها ، ولو في حالات السلم ، من أعظم أنواع الجهاد ، كما قال رسول الله ﷺ .

---

(١) رواه الشيخان وأبو داود والترمذي من حديث جابر ، ورواه أحمد من حديث أنس ، ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس .

إذن ، فإن الجهاد الذي شرعه الله ، بكل أنواعه ، ليس فيه ما يصادم الحرية الخارجية التي أوضحنا حقيقتها وحدودها ، في الفصول السابقة ، بل هو في الحقيقة ليس أكثر من سياج لهذه الحرية ضدّ كل من يتربّص بها .

وبوسعك أن ترى تجسيد هذه الحقيقة ، في كيفية انتشار الإسلام في ربوع الأندلس يوم دخلها المسلمون فاتحين ، ثم بوسعك أن ترى كيف ذبحت الحرية ، دون هوادة ، على أيدي أولئك الذين راحوا يلاحقون المسلمين هناك ، فيما بعد ويرغمونهم تحت سطوة القتل بأشنع الوسائل والأسباب ، على التخلي عن عقائدهم التي يدينون ويقتنعون بها .

☆ ☆ ☆

وبعد ، فلعلنا قد أتينا بهذا على أهم المشكلات التي تتعلق بالحرية ، ولعلنا تبيّنا موقف الإسلام منها ، وكيفية معالجته لها .

وأحسب أن التبصر بهذه الحلول الإسلامية ، يزيل من الذهن تصور أي إشكال فيها .

غير أن ملاك ذلك كله إنما يتمثل في توفر اليقين التام بألوهية الله ، وعبودية الإنسان له ، وضرورة انصياع الإنسان لمقتضيات هذه العبودية وأحكامها .

الخاتمة

لعلك الآن قد أدركت كيف أن الحرية الفطرية التي متع الله بها الإنسان ، لا تنمو ولا تزدهر إلا في تربة العبودية الحقيقية لله . ومن ثم أدركت أنه لا يوجد أي تناف بين تلك الحرية وهذه العبودية ، بل بينهما تمام التفاعل والانسجام .

ولا ريب أنك ، وقد أدركت هذا ، وقفت على السرّ الذي أحال أعراب البادية العربية إلى أبطال الحضارة الإسلامية وملأ أفئدتهم عزة ورؤوسهم شموخاً .

ولا ريب أنك لن تعجب ، كما عجب أناس في هذا العصر ، لمرأى ربعي بن عامر (جندي في جيش سعد يوم القادسية) وقد بعثه سعد رسولاً ، إلى رستم قائد الجيش الفارسي ، وكيف اقتحم سرادقه الذي كان يزدان بأبهى مظاهر الفخامة والترف ، فأفسد كل ما مرّ عليه من النمارق الفاخرة التي كان يتوكأ عليها بزج رمحه ، ثم أبى إلا أن يجلس مع رستم على عرشه ، وقد أخذ ينظر إلى كل تلك الفخامة التي أحيط بها نظرة

سخرية وازدراء .. وإذا بتلك الأبهة المتألقة تشحب وتتضاءل في جنب سمو الاعتزاز بنسب العبودية لله عز وجل .

ولا شك أنك ستقف ، بعد هذا ، على السرّ الذي أحال سلالة أولئك الرجال الشامخين الأعزة بالأمس ، إلى مزق متناثرة من أشباه الرجال اليوم ، هانوا على أعدائهم بعد أن هانوا على أنفسهم ، فاستلبوا منهم الأرض التي ورّثهم الله إياها ، وجردوهم من الثروات التي متعهم الله بها ، ثم عثوا في أوطانهم فساداً كما يحبون .

إن السرّ يتلخص فيما يلي :

أما أولئك الأجداد السالفون ، فقد بوأتهم عبوديتهم لله عز وجل التي اصطبغوا بها يقيناً ووجداناً ، أسمى مراتب العزة والمجد . فكانت حال كل منهم تردد مع الشاعر قوله :

ومما زادني شرفاً وتيهاً	وكدت بأخمصي أطأ الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي	وأن صيرت أحمد لي نبيا

وأما أخلافهم اللاحقون من بعد ، فقد نسوا أو تناسوا نسب عبوديتهم لله عز وجل ، فتسربت إلى مكانها من نفوسهم العبودية للمال والشهوات والأهواء والمناصب .. وسرعان ماتفتحت ، من ذلك ، في

حصونهم المنيعة الثغرات ، فتسرب إليهم منها العدو آتياً من كل صوب ، وتخلى الله عنهم بعد أن تخلّوا عنه ونسوا نسب ما بينهم وبينه . فها هم أولاء وقد تجسّد في حياتهم مصداق كلام رسول الله ﷺ ، في الحديث الصحيح :

« ستتداعى عليكم الأمم ، كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها . قالوا : أمن قلة نحن يا رسول الله يومئذ ؟ قال : بل أنتم كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل . وسينزعنّ الله الرهبة منكم من قلوب أعدائكم وسيقذفنّ في قلوبكم الوهن . قالوا : ما الوهن يا رسول الله ؟ قال : حبّ الدنيا وكراهية الموت » .

فاللهم أعدنا إلى محراب عبوديتنا لك ، أذلاّء صاغرين ، حتى نستعيد حريتنا ومكانتنا في التاريخ ، أعزّة غالبين .

كلمة للناشر

هذا هو الإسلام :

دينُ الواقع ، والفطرة ، والمستقبل ، والتجدد ، والدعوة ، والحوار ، والوسطية ، والعلم ، والحياة : ﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا اسْتَجيبوا للهِ وللرَّسولِ إذا دعاكُم لِما يُحْيِيكم ﴾ .

ورسالته هي الرسالة الخاتمة ، التي انقطع بعدها وحي السماء ، تاركاً للإنسان أن يستخدم ما وهبه الله من وسائل المعرفة لتحصيل (العلم) ، والتصرف بمقتضاه : ﴿ ولا تقفُ ما ليسَ لكَ به علمٌ ، إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ ، كلُّ أولئكَ كان عنه مسؤولاً ﴾ .

والخطاب القرآني جاء للناس كافة ، مخطياً حواجز المكان والزمان ، متيحاً لكل جيل من الأجيال : أن يفهم منه بحسب نمو معارفه وطاقته العلمية ، طبق منهج علمي سديد ما يمكن أن يضيفه إلى فهم الأجيال السابقة ، فتتسع المفاهيم وتنمو الأفكار وتتطور في رحاب القرآن الخالد ، ملبية حاجات البشر المتجددة ، وهذا هو سرّ إعجازه : « لا تنقضي عجائبُه ، ولا يَخْلَق من كثرةِ الردّ » .

ولئن كان للأفكار حياة ، تنتقل بها عبر مراحل من الولادة والشباب إلى الشيخوخة والهرم . فإن من الواجب أن نسارع إلى دفن أفكارنا الميتة ، قبل أن تتفسخ فينا وتؤذينا بنتنها . وأن نبادر إلى استيلاد الأجنة من الأفكار ، فالثقافة التي لا تتجدد تذبل وتموت ... وكم في القرآن الكريم من أجنة لم تر النور بعد : ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبيَّن لهم أنه الحق ﴾ .

سلسلة مفتوحة

وما نطمح إليه ـ في هذه السلسلة ـ أن نتمكن من عرض صور مشرقة لهذا الإسلام (الواعد) ، الذي نرى الإنسانية تتأهب لاستقباله ، والإصغاء لخطابه ، بعد أن عانت من تجاربها ـ التي أعرضت فيها عن ذكر الله ـ الفشل والخيبة : ﴿ ومن أعْرَضَ عن ذِكْري فإنَّ له معيشة ضَنْكاً ونَحْشُرُهُ يَوْمَ القيامةِ أعمى ﴾ .

إننا ، ونحن نصطلع بعبء هذه السلسلة ، مزمعين نقلها بعد العربية إلى لغات أخرى ، تعميماً لفائدتها ، وكسراً للحواجز الوهمية بين البشر ، لندعو أصحاب الأقلام المؤمنة الواعية إلى الإسهام فيها ، فهي منبر للجميع .

وربما وجد القارئ تعارضاً بين هذه الأفكار أوْ تقصيراً عن المؤمّل في بعضها ، فلا ضير في ذلك ، فإنما تصقل الأفكار ، ويتوضح الحق باختلاف الآراء ، والحوار فيما بينها : ﴿ فأمّا الزَّبَدُ فيذْهَبُ جُفاءً ، وأمّا ما ينْفَعُ النّاسَ فيمكثُ في الأرْضِ ﴾ .

الفهرس

كتب للمؤلف

من منشورات دار الفكر

- الإسلام ملاذ كل المجتمعات الإنسانية
- السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي
- كبرى اليقينيات الكونية (وجود الخالق ووظيفة المخلوق)
- محاضرات في الفقه المقارن
- ممو زين (ترجمة)
- منهج الحضارة الإنسانية في القرآن
- منهج الحضارة الإنسانية في القرآن (بالفرنسية)
- نقض أوهام المادية الجدلية
- هذه مشكلاتهم
- مدخل إلى فهم الجذور
- حرية الإنسان في ظل عبوديته لله
- فقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة

- ماهو الحجم الحقيقي للحرية التي يتمتع بها الإنسان أمام واقع عبوديته لله ؟ وما حقيقة العبودية ؟

- وما هو مصير الإرادة الإنسانية في جنب إرادة الله ؟

- وأنى للإنسان أن يمارس حريته ، وهو مصفد بأغلال القضاء والقدر ؟!

- وما موقف الإسلام من حرية التعبير ؟

- وأين هي الحرية الشخصية أمام وجوب قتل المرتد ؟

- وهل تتسع الحرية في ظل الإسلام لتعدد الفئات والأحزاب والمعارضة ؟

- ونظام الشورى نفسه ، أهو ملزم للحاكم ؟

تساؤلات خطرة ، بعضها يتصل بالعقيدة ، وبعضها يتصل بالسلوك ، هي اليوم مثار لجدل كبير ، تعددت وتفاوتت فيه الآراء والمذاهب ومواقف الناس ، بين مؤمن مطمئن ، وملحد قلق ، ومرتاب حائر ، طبقاً لما يتبناه كلٌّ من الآراء ، ويتكون لديه من الأفكار .

أفلا يجدر بالإنسان أن يعكف على هذه التساؤلات ويعمل فيها الفكر والنظر حتى يصل إلى القناعة التي تطمئن إليها نفسه ، ويتكون لديه التصور الواضح عن الكون والحياة والخالق ، وينعكس ذلك كله على سلوكه وتصرفاته ؟!

هذا ما يحاول المؤلف أن يقدمه في هذه الحلقة .